الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 * قالمة *
كلية العلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية
قسم التاريخ والآثار



الأوضاع الداخلية والخارجية في الجزائر خلال حكم الآغوات 1659-1671م

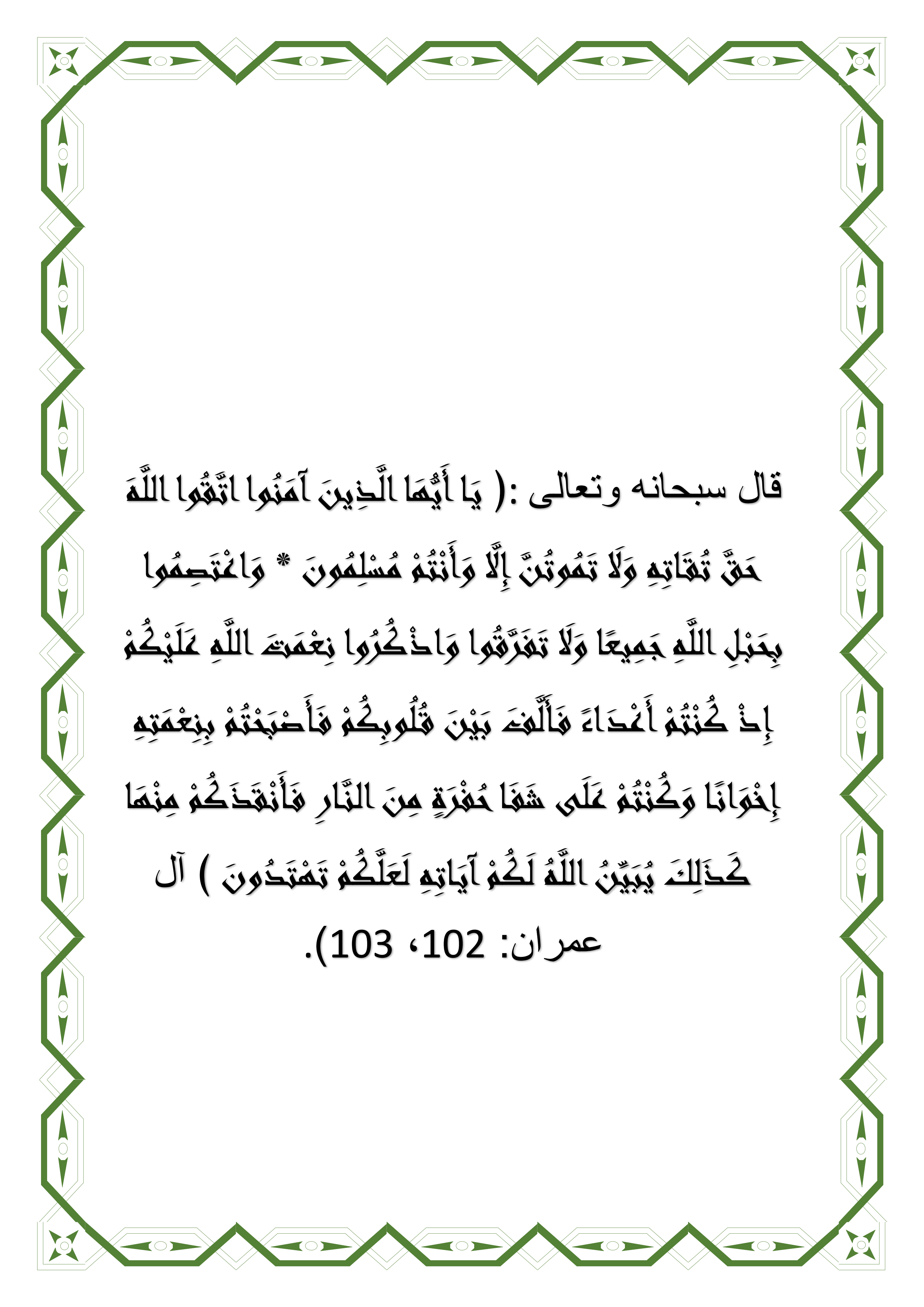
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر نظام جديد *ل م د* في التاريخ العام

من إعداد الطالبة:
الزهرة بويدة

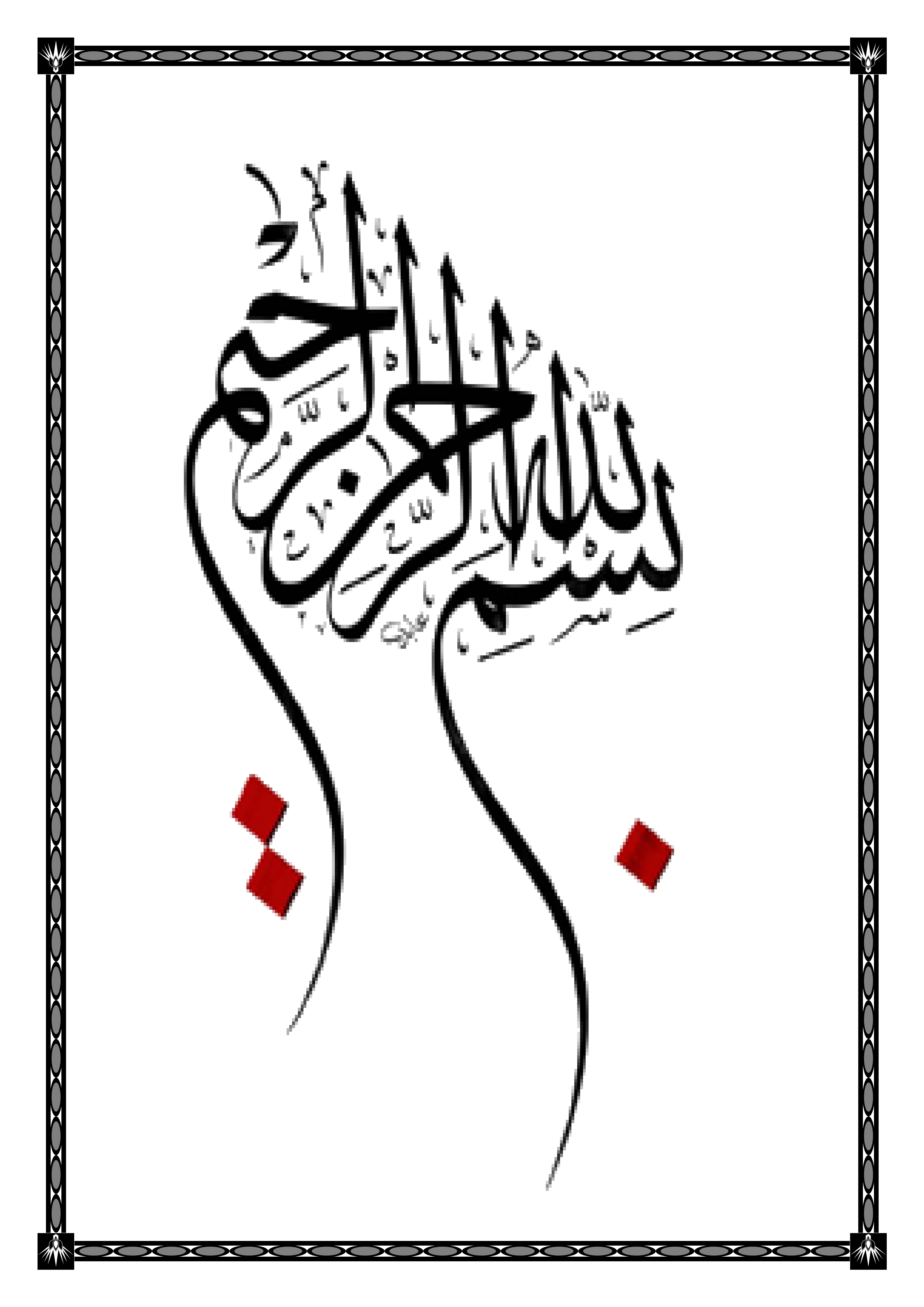
الاستاذ المشرف:
-سعاد برمضان

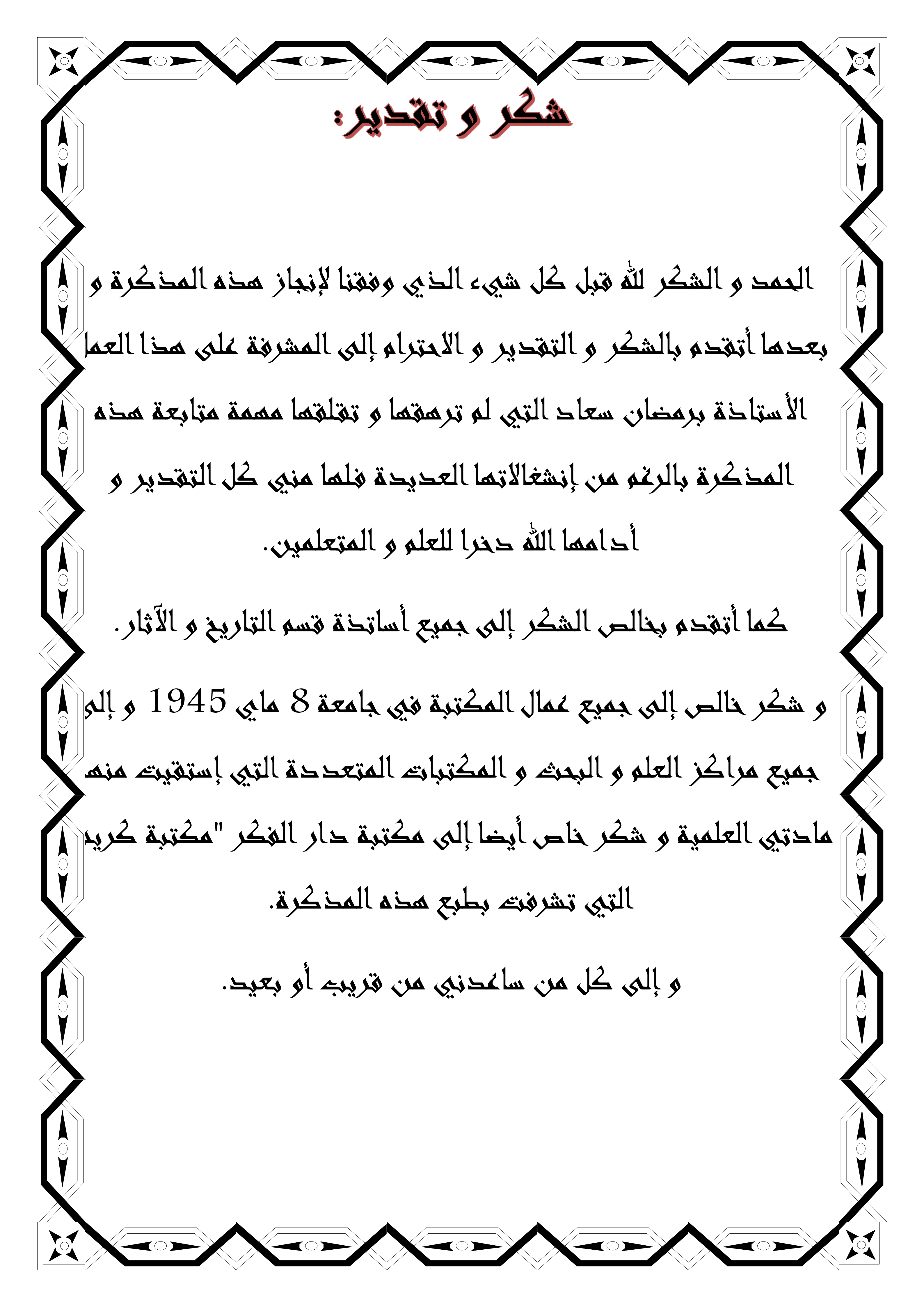
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
سلوى بوشارب	أستاذ مساعد-أ-	رئيسا للجنة	8ماي1945
سعاد برمضان	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا	8ماي1945
مدور خميسة	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا	8ماي1945

السنة الجامعية:1437-1438هـ / 2016-2017م



قال سبحانه وتعالى :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) آل عمران: 102، 103).


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر و تقدير:

الحمد و الشكر لله قبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة و بعدها أتقدم بالشكر و التقدير و الاحترام إلى المشرفة على هذا العمل الأستاذة برمضان سعاد التي لم ترهقها و تقلقها مهمة متابعة هذه المذكرة بالرغم من إنشغالاتها العديدة فلها مني كل التقدير و أدامها الله دخرا للعلم و المتعلمين.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ و الآثار.

و شكر خالص إلى جميع عمال المكتبة في جامعة 8 ماي 1945 و إلى جميع مراكز العلم و البحث و المكتبات المتعددة التي إستقيت منه مادتي العلمية و شكر خاص أيضا إلى مكتبة دار الفكر "مكتبة كريم" التي تشرفت بطبع هذه المذكرة.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.



الإهداء:

إلى ينبوع الحنان و الود إلى مصدر العطاء و الحب أمي الغالية

"زينب" حفظها الله.

إلى من وثق بي دائما و علمني روح المسؤولية و الاعتماد على النفس

والدي العزيز "علي" حفظه الله.

إلى زوجي حفظه الله و رعاه "فاتح"

إلى إخوتي الأعزاء: عبد المالك و ابنته ريماس، يوسف، فريد،

نعيمة، سعيدة.

إلى كل صديقاتي اللواتي شاركنني في مشواري الدراسي

و أخص بالذكر: سارة و محاسن و ليندة.

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

قائمة الرموز والمختصرات

1/باللغة العربية:

ط–الطبعة

مج–المجلد

ج–الجزء

ص– الصفحة

د.ط: دون طبعة

د.م: دون مكان

د.ت: دون تاريخ

تحق: تحقيق

تر :ترجمة

ط.خ: طبعة خاصة

2–باللغة الفرنسية

P:page الصفحة

(N.P) دون مكان

Opcit المرجع السابق

ED :(edition)الطبعة


مقدمة

مقدمة

التعريف بالموضوع:

كانت الدولة العثمانية في أوائل القرن السادس عشر أعظم قوة في الشرق الأدنى و في الحوض الشرقي للبحر المتوسط و كانت تمثل القوة الاسلامية الفتية خاصة بعد أن نجحت في الاستيلاء على أملاك الدولة المملوكية في الشام و مصر و الحجاز و اليمن و قد تعرضت البلاد العربية في شمال إفريقيا للخطر و الأطماع الاستعمارية البرتغالية و الاسبانية فاستولت البرتغال على شواطئ المغرب الأقصى بينما استولت اسبانيا على شواطئ الجزائر إلى طرابلس شرقا، فكان الأمر يستوجب دولة بحرية قوية لمواجهة الخطر المحدق ببلاد الاسلام في الشمال الافريقي. و قد حتمت هذه الظروف إلى الاستنجاد بالعثمانيين الذين استطاعوا ملأ الفراغ السياسي وقتها بذلك دخلت الجزائر تحت النظام العثماني بإسم الرابطة الاسلامية و الولاء للسلطان و نتيجة ذلك أصبحت الجزائر أول إيالة عثمانية في شمال إفريقيا سنة 1518 و تم بموجب ذلك تعيين خير الدين بربروس كأول حاكم عثماني للجزائر و أخذ لقب البيلرباي و تواصل نظام البيلربايات إلى أن استبدلته الدولة العثمانية بنظام آخر و هو نظام الباشوات سنة 1587 و قد حكم الباشوات الجزائر إلى غاية سنة 1659 و هذا التاريخ الذي سوف يبقى شاهدا على الانقلاب الذي قام به الانكشاريون ضد سياسة الباشوات حيث انتزعت السلطة من يد صاحبها الباشا و إسناد السلطة التنفيذية للآغا على ألا تزيد مدة حكمه عن شهرين فقط.

نظام الآغوات الذي تواصل إلى غاية 1671 و الذي دام إثنا عشر عاما، عرفت الجزائر خلال هذا العهد أوضاع داخلية و خارجية صعبة تمثلت الأولى في عودة الصراع بين

طائفة رياس البحر و العساكر الانكشاريون الذين استأثروا بالحكم في عهد الآغوات أما الأوضاع الخارجية تمثلت في الهجمات الأوروبية على السواحل الجزائرية و انتشار الفوضى و عدم الأمن و كثرة الاضطرابات.

دوافع إختيار الموضوع:

أما الدوافع التي كانت من وراء إختيارنا لهذا الموضوع فهي دوافع ذاتية و أخرى موضوعية فأما الدوافع الذاتية فتمثلت في:

- ميولي الشخصي إلى دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية و رغبتي في البحث و قراءة كل ما كتب حول تلك الفترة خاصة في فترة حكم الآغوات و معالجة هذا الموضوع بحيث لفت انتباهي للخوض في غمار البحث فيه.

أما الدوافع الموضوعية فكانت كما يلي:

- أهمية الموضوع في كشف عن الجوانب الغامضة في فترة حكم الآغوات.
- محاولة معرفة الأوضاع السائدة خلال تلك الفترة خاصة على الصعيد الداخلي و الخارجي.

إشكالية البحث:

إن محور إشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي هو:

مقدمة

كيف كانت الأوضاع الداخلية و الخارجية في الجزائر خلال حكم الآغوات 1659_1671 من حيث طبيعة السلطة في عهد كل آغا و علاقة تلك السلطة بالدول الأجنبية و من خلال الإشكالية العامة نطرح جملة من الأسئلة الفرعية التي عالجناها في كل فصل و هي كالتالي:

_ كيف كانت أوضاع الجزائر قبل انضمامها للدولة العثمانية؟

_ ماهي أسباب انضمام الجزائر للدولة العثمانية؟

_ ماهي مراحل الحكم السياسي في الجزائر في عهد العثماني وصولا إلى مرحلة حكم الآغوات 1659؟

_ ما المقصود من مصطلح الآغا و كيف تم استبدال نظام الباشوات بنظام الآغوات؟

_ كيف كانت الأوضاع الداخلية في عهد كل آغا من 1659_1671؟

_ أهم التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي و كيف كانت علاقة الجزائر في عهد الآغوات بالدول الأجنبية خاصة فرنسا؟

_ ما موقف العثمانيين من الحصار البحري الفرنسي سنة 1664 على مدينة جيجل؟ و ماهي الاجراءات التي قام بها لصالح الجزائر؟

_ كيف كانت سياسة علي آغا و هل أدت إلى نجاح هذا النظام؟

مناهج البحث:

للإلمام بجوانب بحثي هذا إعتمدت على المناهج الآتية:

_المنهج التاريخي الوصفي: و استخدمته في إستعراض و تقصي التطورات و الأوضاع و مظاهر العلاقات الجزائرية العثمانية و تطور نظام الحكم فيها وصولا إلى مرحلة حكم الآغوات،

فالمنهج التاريخي ضروري لسرد الأحداث وفق تسلسل زمني يراعي الأمكنة و الشخصيات كما كانت في الماضي أما المنهج الوصفي استعملته في العديد من المرات لكي أصف الأحداث و الوقائع و أنقلها كما وردت من خلال المصادر أو المراجع التي تحدثت عنها لوصف المعارك أو الجيوش أو الشخصيات.

_المنهج المقارن: و استخدمته في المقارنة بين المواقف المتعددة و الآراء المختلفة للمؤلفين ذوي التوجهات المتناقضة و أوفق بينها فيما يفيد البحث.

حدود البحث:

بالنسبة للحدود المكانية: فقد تحددت بشكل رئيسي في الجزائر "المغرب الأوسط" الذي يشكل فضاء البحث و محل الدراسة، و بالرجوع إلى إطار الزمني الذي حدد مشروع البحث فيمكن حصره في فترة حكم الآغوات في الجزائر التي شهدت تغيرات و تحولات جذرية على المستوى الداخلي و الخارجي من سنة 1659_1671 الذي استغرق إثنا عشر عاما فقط.

خطة البحث:

تتكون هذه المذكرة من مقدمة و فصل تمهيدي و فصلين رئيسيين متبوعين ببعض الملاحق و خاتمة نهائية.

خصص الفصل التمهيدي: و هو عبارة عن مدخل للموضوع و يبدأ بارتباط الجزائر بالدولة العثمانية و بداية العلاقات الجزائرية العثمانية بشكل رسمي بعد وصول العثمانيين إلى سواحل شمال إفريقيا و تحريرها من الغزو الاسباني ثم إلحاق الجزائر باستانبول سنة 1518

مقدمة

و تطور النظام السياسي في الجزائر في ظل الحكم العثماني عبر مراحل مختلفة وصولا إلى عهد الآغوات سنة 1659.

أما الفصل الأول: و يدرس تمرد الانكشارية و بداية عهد الآغوات و قسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول الانقلاب في الحكم و يتضمن الانقلاب الذي قام به العساكر الانكشاريون ضد سياسة الباشوات المالية أما المبحث الثاني يدرس منصب الآغا و أهم الآغوات الذين حكموا في هذه الفترة، و المبحث الثالث يتضمن مميزات عهد الآغوات.

و بحثت في الفصل الثاني: الوضع السياسي في الجزائر خلال حكم الآغوات و فيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية خلال حكم الآغوات 1659_1671 تحدثنا عن هذه الأوضاع في عهد كل أغا في عهد خليل آغا 1659_1660 و في عهد رمضان آغا 1660_1661 و في عهد شعبان آغا من 1661 إلى غاية 1665 و في عهد علي آغا 1665_1671.

أما المبحث الثاني: الأوضاع الخارجية في عهد الآغوات 1659_1671 فشملت فترة حكم الآغا خليل 1659_1660 و في عهد رمضان آغا 1660_1661 و في عهد شعبان آغا 1661_1665 و أهم التطورات الحاصلة على الصعيد الخارجي و كذلك في عهد علي آغا 1665_1671م.

المبحث الثالث: نهاية عهد الآغوات و عودة رياس البحر إلى الواجهة من جديد و استلام زمام الأمور و بداية عهد آخر في تاريخ الجزائر العثماني ألا و هو عهد الدايات.

و في الأخير وضعت خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها، كما دعمت البحث بما توفر لي من الملاحق.

و أملي أن تكون هذه المذكرة قد استوفت على الأقل أهم أهدافها و استطعت أن أقدم ما يرجوه القارئ حول موضوع الأوضاع الداخلية و الخارجية في الجزائر خلال حكم الآغوات 1659_1671.

عرض المصادر و المراجع:

لإثراء هذا الموضوع إعتمدنا على جملة من المصادر و المراجع و قد إختلفت و تباينت مواطن توظيفها بحسب أهميتها و قد تصدر القرآن الكريم لائحة تلك المصادر و من بين المصادر التي اعتمدنا عليها في البحث سيرة المجاهد خير الدين بربروس لمؤلف مجهول و قد ساعدني في الفصل الأول في المبحث الأول حيث كان التقارب العثماني الجزائري عن طريق هذا البطل خير الدين و أخوه عروج و كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة و اعتمدته في تعريف بعض المصطلحات مثل الآغا و آغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا و كذلك مؤلفات أجنبية لغرامون و محفوظ قداش و هذا الأخير ذا أهمية بالغة أما المراجع فلا غنى عن كتب ناصر الدين سعيدوني التي أفادتني في العديد من المرات و عبد الرحمن بن محمد الجيلالي تاريخ الجزائر العام الجزء الثالث و مبارك

مقدمة

الميلي تاريخ الجزائر في القديم و الحديث و يعتبر هذا الأخير ذا أهمية كبيرة لاحتواءه على معلومات تتحدث عن فترة الآغوات بالتفصيل على المستوى الداخلي و الخارجي و كذلك عزيز سامح الترر الذي تناول في كتابه الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية بالتفصيل مختلف الأحداث التي ميزت الجزائر و أوضاعها السياسية خاصة في فترة الأخيرة لحكم الآغاوات أما عبد الرحمن الجيلالي فكان له الفضل في نزع بعض الغموض عن هذه الفترة خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الخارجية.

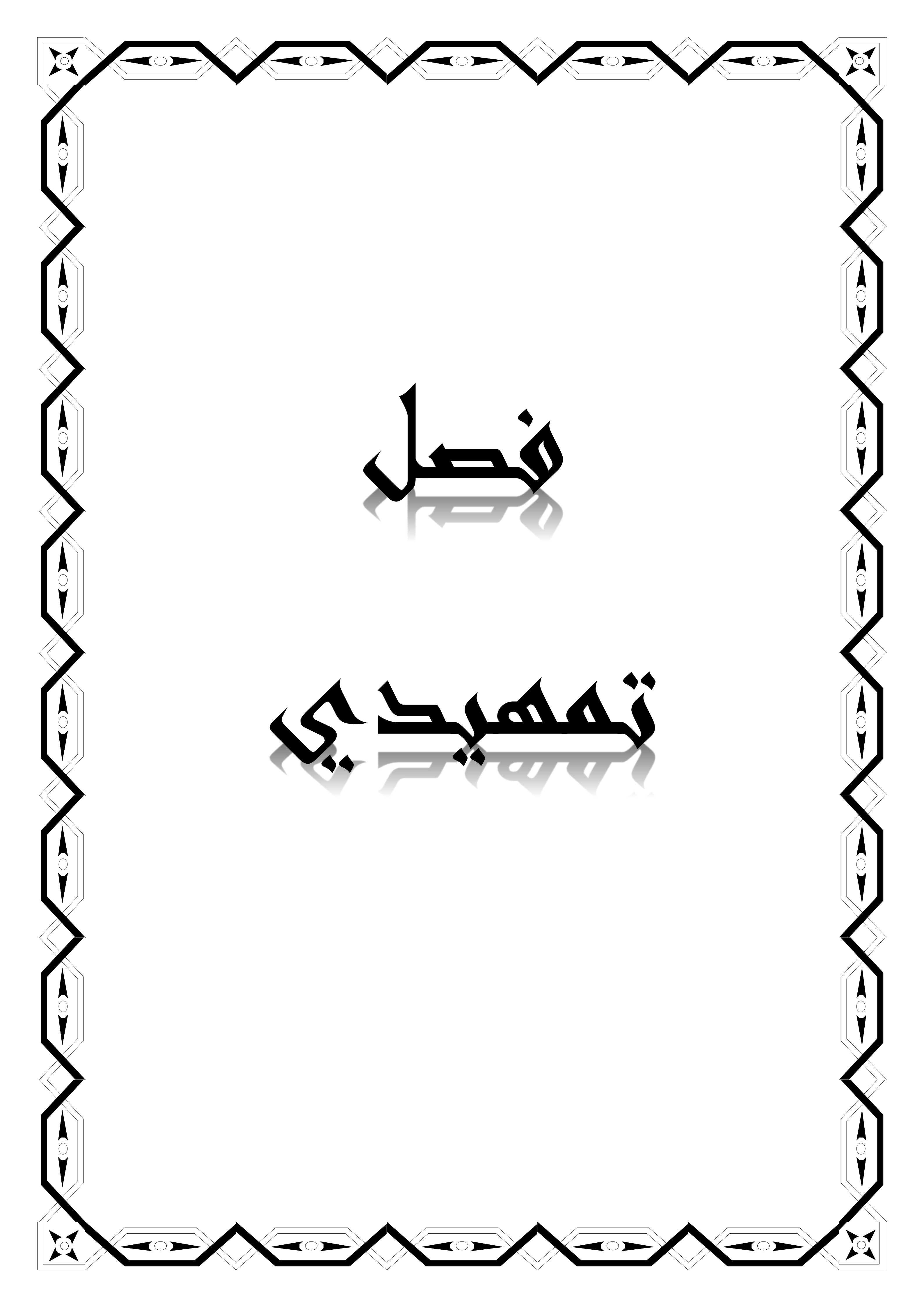
و قد اعتمدت أيضا على الدوريات مثل المجلات و التي إعتمدت عليها من خلال المقالات المنشورة فيها و قد أعطت إضافة نوعية للموضوع: أهمها مجلة كان التاريخية و مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية لمؤيد محمود حمد المشهداني و سلوان رشيد رمضان بعنوان أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518_1830.

و لفك بعض الإبهام و شرح عديد المفاهيم و المصطلحات تطلب مني الأمر الرجوع إلى بعض القواميس و المعاجم و الموسوعات كان أبرزها: راغب السرجاني، الموسوعة الميسرة في التاريخ الاسلامي و محمد عبده حتامله، موسوعة الأندلس و المغرب العربي و المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية لسهيل صابان الذي اعتمدت عليه كثيرا في شرح المصطلحات العثمانية و كذلك عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى عصر الحاضر و الذي أفادني في تعريف بعض الشخصيات التاريخية.

صعوبات البحث:

أما عن صعوبات البحث فكانت هناك صعوبات تتعلق بموضوع البحث في حد ذاته منها ما يتعلق بحدود إنجاز هذا البحث مكانا و زمانا فالموضوع يتطلب ضرورة الإطلاع على بعض الوثائق و الرسائل التي تخص جزئيات مهمة و التي لا تتوفر إلا في بلدان أخرى مثل تركيا.

كذلك نقص المادة العلمية التي تتحدث عن هذه الفترة نظرا لقصرها اثنا عشر عاما فقط 1659_1671 خاصة المصادر التاريخية التي لم تتوفر بكثرة في دراسة هذه الفترة خاصة باللغة العربية، و هذه الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذه المذكرة كادت أن تؤثر سلبا على مسارها.



فصل

تمهيدي

الفصل التمهيدي: ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية:

المبحث الأول: بداية العلاقات الجزائرية العثمانية.

المبحث الثاني: الفتح التركي العثماني للجزائر.

المبحث الثالث: تطور النظام السياسي في الجزائر خلال الحكم العثماني وصولا الى مرحلة حكم الآغوات 1518-1659م.

المبحث الأول: بداية العلاقات الجزائرية العثمانية:

يعتبر القرن السادس عشر بالنسبة للتاريخ المغاربي وبالأخص تاريخ الجزائر، قرنا محوريا إذ شهد تحولات كبيرة جدا على جميع المستويات وعرف بقرن المجابهات الحربية بين مختلف الأطراف فهو لا شك قرن تحولات في الأنظمة السياسية والاتصالات والبعثات التي حصلت عبر البحر المتوسط.[1]

ففي أواخر القرن الخامس عشر، كان الشمال الافريقي كله مرتعا للفتن وموطنا للإضطرابات والصراعات وقد شهد فراغا سياسيا كبيرا بعد سقوط دولة الموحدين[2]، وضعف الدول الثلاث المغربية وانقسامها حيث انقسم المغرب العربي الى ثلاث دويلات إقليمية، الحفصيون في المغرب الأدنى والمرينيون في المغرب الأقصى والزيانيون في المغرب الأوسط التي بدل أن تتوحد مثلما كان الحال في عهد الدولة الموحدية استمرت في حروب بينها أنهكت قواها وقوى الشعب وصارت خطرا على أمن المغرب العربي واستقلاله.[3]

ونتيجة لتفرق المسلمين ومحاربتهم لبعضهم البعض والاستعانة بأعداء الإسلام على المسلمين حيث كانت الدولة الحفصية على علاقة وطيدة مع بعض الملوك المسيحيين[4]، رغم ما حذرنا منه الله عز وجل من آثار التفرق في كتابه الكريم "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم"[5].

---

[1]حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص122.

[2]أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص37.

[3]سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر.، 2013، ص369.

[4]راغب السرجاني، الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي، ج2، ط1، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2005، ص160.

[5]سورة: آل عمران، الآية 105.

وهذا ما شجع وسهل على القوى الصليبية وعلى رأسها البرتغال واسبانيا على استهداف أقطار المغرب العربي[1]، وقد اتفقنا على اقتسامه وفقا لمعاهدة فيلا فرنكا 1509 والتي نصت على منح المغرب الأقصى للبرتغال مقابل حصول اسبانيا على المغرب الأوسط (الجزائر).[2]

وقد احتدم الخطر الاسباني والبرتغالي الصليبي على المسلمين فبعدما استولوا على آخر معاقل المسلمين في بلاد الأندلس وعاهدوا المسلمين على أن يكفلوا لهم الحرية الدينية وممارسة الشعائر لكنهم سرعان ما أخلفوا العهود ونقضوا المواثيق.[3]

بعد سقوط غرناطة في الثاني من يناير سنة 1492م[4]، إذانا بنهاية الوجود الإسلامي في اسبانيا بعدما أسس فيها المسلمون أعظم حضارة إسلامية على مر التاريخ[5]، حيث عملا الاسبان بوصية ملكتهم ايزابيل لإبنتها جوانا وزوجها (فيليب)* بأن يواصلا الزحف حتى يدين لهم شمال افريقيا كله وتنتشر المسيحية بين سكانه، واتبعت اسبانيا المسيحية تجاه مسلمي الأندلس النازحين الى السواحل المغربية، سياسة تهدف للقضاء تدريجيا وبصورة جذرية على كل مظاهر الاسلام[6]، واحتلوا المرسى الكبير 1505 ووهران 1509 وبجاية وطرابلس عام 1510 والجزائر 1511م

---

[1] شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007، ص93.

[2] بسام العسلي، خير الدين بربروس والجهاد في البحر، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980، ص58.

[3] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص152.

[4] محمد عبده حتامله، موسوعة الأندلس والمغرب العربي، ج1، ط1، دار المدار الثقافية، البليدة، 2009، ص619.

[5] لسان الدين الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، ج1، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974، ص107.

* **فيليب:** مات الأمير فيليب عام 1506 بعد زواجه من الأميرة الاسبانية بعشر سنوات تقريبا، على أن ابنهما شارل الأول صار في عام 1516 وارثا لعرش اسبانيا بعد وفاة أبيه وانتخب في عام 1519 امبراطورا للدولة الرومانية المقدسة وتلقب بلقب شارل الخامس ينظر: شوقي الجمل، المرجع السابق، ص76.

[6] عبد الجليل التميمي، رسالة من مسلمي غرناطة الى السلطان سليمان القانوني، المجلة التاريخية المغاربية، عدد3، جانفي 1975، ص37.

وأمام الخطر المسيحي الذي أصبح يهدد البلاد، حيث لم يستطع سكان مدينة الجزائر الدفاع عن أنفسهم هذا ما عجل اتصال الجزائر بالعثمانيين*، واستنجاد سكان الجزائر بالأخوين بابا عروج وخير الدين** اللذين كانا بجيجل وقد اكتسبا شهرة كبيرة في البحر المتوسط في ذلك الوقت.[1]

ومن هنا بدأ التدخل العثماني في افريقيا عامة والجزائر بالخصوص لتدخل المنطقة ككل مرحلة جديدة في تاريخها وتكون بذلك البداية الأولى للعلاقات الجزائرية العثمانية.

***العثمانيين**: ينتمي الأتراك العثمانيون الى قبائل الغزال التركستانية بقلب آسيا هاجروا موطنهم الأصلي بأذربيجان واتجهوا غربا الى شبه جزيرة آسيا الصغرى "الأناظول" على يد محمد الثاني الفاتح عام 1453م وقد توسعت الدولة العثمانية في أواخر القرن 15 فشملت البلقان والجنوب الغربي من أوروبا وجزر بحر الأرخبيل وتركت في كل قطر من الأقطار التي فتحتها نخبة من المسلمين لنشر الدين ينظر: يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص54.

****أصل الأخوين عروج وخير الدين**: يرجع أصل الأخويين المجاهدين الى الأتراك المسلمين وكان والدهما يعقوب بن يوسف من بقايا الفاتحين المسلمين الأتراك الذين استقروا في جزيرة مدللي احدى جزر الأرخبيل وأمهم سيدة مسلمة أندلسية كان لها الأثر على أولادها في تحويل نشاطهم شطر بلاد الأندلس التي كانت تئن في ذلك الوقت من بطش الاسبان والبرتغاليين وكان لعروج وخير الدين أخوان مجاهدان هما إسحاق ومحمد الياس ينظر: علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، المكتبة العصرية، بيروت، 2015، ص220

[1] أحمد بوشاقور، تاريخ الجزائر من العهد القديم الى 1954، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص35.

المبحث الثاني: الفتح التركي العثماني للجزائر:

نتيجة غزو الاسبان للجزائر أدى الى وجود الأتراك بها، حيث توصل الاسبان الى احتلال بعض أجزائها وذلك باستغلال الضعف والانحطاط الذي عرفته الجزائر في أواخر عهد الدولة الزيانية*، وأمام هذا الوضع المزري لم يجد سكان الجزائر من وسيلة الى الاستنجاد بالأخوين الأتراك المسلمين عروج وخير الدين نظرا للروابط الدينية المشتركة[1].

وكان الأخوان عروج وخير الدين بحارين ماهرين يحبان المغامرة تميزا بشجاعة ومعرفة علوم البحر[2]،اشتغلا بالقرصنة** ضد السفن المسيحية واكتسبا خبرة كبيرة في هذا الميدان[3].

وكان عروج قد ذاق الأسر في سفن المسيحيين ولكنه هرب وعمل في سفن الدولة الحفصية في تونس،[4] وقد اتخذ عروج من جزيرة جربة التونسية قاعدة لنشاطه في البحر المتوسط بناء على اتفاق مع السلطان الحفصي محمد بن الحسن بإنشاء قاعدة لأسطولهم بجربة إلا بشرط أخذ نصيب من غنائم القرصنة.[5]

وكانت أخبار غزوات الأخوين تتردد بقوة وسط المجاهدين الذين قهرتهم القوة الاستعمارية

---

* **الدولة الزيانية:** وهم الزيانيون ويقال لهم بنوزيان والعبد الواديون يوم وبنو عبد الوادي، فتسميتهم بالزيانيين نسبة لجدهم لأبيهم زيان بن ثابت بن محمد بن زيدان وتسميتهم ببني عبد الواد نسبة لجدهم لأمهم عبد الوادي ابن يادين بن محمد بن رزجيك ينظر: آغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا، تحقيق، يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص 159 وظهرت دولة بني عبد الوادي بتلمسان (المغرب الأوسط) سنة 1236م واشتهر رجالها بالفروسية والدهاء والحكمة وازدهرت تلمسان في عهدهم وكانت مركزا تجاريا مهما كما كانت مركز اشعاع حضاري لمختلف العلوم ينظر: سعدون نصر الله، تاريخ العرب السياسي في المغرب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، ص340.

[1]عمار عموره، نبيل دادوه، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص189.

[2]أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، القاهرة، 2001، ص29.

** **القرصنة:** مهنة من أقدم المهن التي احترفها الانسان وقد ازدهرت في البحر المتوسط خاصة على مدى قرون عديدة وربما بدأ عدها أيام الفينقيين أو ما قبل ذلك ينظر: محمد فؤاد إبراهيم وآخرون، موسوعة المعرفة علمية، المجلد 2، دار الخليفة، بيروت، 1981م، ص1192، والقرصنة مشتقة من كلمة course وتعني لصوصية البحر أما عند المسلمين نوعا من الجهاد في سبيل الله، مسرحه البحر ينظر: شوقي الجمل، المرجع السابق، ص77.

[3]محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2004، ص163.

[4]جلال يحي، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص37.

[5]مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقيق عبد الله حمادي، دار القصبة، الجزائر، 2009،ص60.

الغاشمة وتحالف حكامهم مع أعداء الدين وقام المجاهدين بالاتصال مع الأخوين عروج وخير الدين طالبين إليهما التدخل والتعاون لنصرة الدين وجاءت نكبة بجاية* لتزيد من خطورة الموقف، فشكل العلماء والأعيان من أهل بجاية وفدا قابل عروج وناشده انقاذ بجاية من قبضة العدو، فجمع عروج وخير الدين رجالهما وتشاوروا في الأمر وقرروا المبادرة بتلبية النداء[1]، وفعلا التحق عروج وأخوه خير الدين ببجاية عام 1512[2]، وكان بحوزتهم 12 باخرة مزودة بالمدفعية والذخيرة وحوالي ألف جندي تركي ودبروا خطة لطردهم لكن عروج لم ينجح بعد حصار بحري وبري دام أسبوعا شاركت فيه القوات الجزائرية والتركية وفقد عروج ذراعه الأيسر إثر المعركة التي دارت بينهم ولكن عروج لم يفشل فكرر هجمته على الاسبان سنة 1514،1515م بريا وبحريا وحاصرها مدة من الزمن لكن لم يستطع تحريرها، وفشلت بذلك أولى محاولات الأتراك لتحرير بجاية.[3]

وفي عام 1514 توجه عروج الى جيجل واستطاع بمساعدة سكانها تحريرها بسهولة من جنود جنوة الايطاليين واتخذها قاعدة لنشاطه بدلا من جربه.[4]

ولما وصلت أنباء وفاة ملك اسبانيا فرديناند سنة 1516 كان أولئك الإخوة قد استقروا في ميناء جيجل الصغير الواقع على الساحل القبائلي الى الشرق من مدينة الجزائر وبالرغم من أن عروج كان قد فشل في محاولتين لرد الاسبانيين عن بجاية فإن سمعته في العمل البحري كانت

*__بجاية__: تم تأسيس مدينة بجاية في بداية النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي 1067م على أيدي الأمير الناصر بن علناس الحمادي وكانت في الأصل ميناء بحريا قديما يدعى صلداي، يرد عليه البحارة منذ العهد الفينيقيين وعندما أسسها الناصر سماها الناصرية وقد أسست هذه المدينة على السفح الشرقي للجبل الذي يشرف على البحر الى جوار مصب وادي الصومام الكبير غربا ينظر: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص12.

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص85.

[2] جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، 1992، ص 47.

[3] مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص66.

[4] De grammont. Histoire d'Alger, sous la domination turque 1515. 1830 ernest beroux, edition, paris, 1887, p22

على درجة من الأهمية[1]، ومن بين الوسائل التي استعملها الأتراك لاكتساب ود العرب والبربر أنهم كانوا يظهرون أنفسهم في مظهر حماة الدين ويمتنعون عن القيام بكل ما هو مناف للقوانين ولا يعملون إلا بالقانون ولفائدة القانون[2]، وهذا ما دفع سكان مدينة الجزائر المطالبة بمساعدة عروج ليتغلبوا على الوحدة الاسبانية المتمركزة في صخرة البنيون ويضعوا حدا للضريبة السنوية المفروضة عليهم وعلى رأسهم حاكمها سالم التومي* الثعالبي شيخ قبيلة الثعالبة[3].

فتوجه عروج الى مدينة الجزائر برا رفقة قواته المؤلفة من خمسة آلاف جندي منهم الأتراك والجيجليون وطلب من أخيه خير الدين الذي كان متواجد في أسطوله البحري الإلتحاق به في مدينةالجزائر[4].

ورغم أن عروج لم ينجح في الاستيلاء على قلعة البنيون فقد استطاع أن يثبت أقدامه في مدينة الجزائر رغم المؤامرة التي اشتركت فيها بعض القبائل برئاسة سالم التومي ضد الأتراك لطردهم، فتفطن لها عروج وقضى عليها في المهد حيث قتل زعيمهم سالم التومي داخل حمام منزله وأعلن عروج نفسه سلطانا على مدينة الجزائر[5]، أما يحي بن سالم التومي فقد مضى الى وهران بعد مقتل أبيه يستنجد بالإسبان، ويبين لهم خطر استقرار الأتراك بمدينة الجزائر حتى يعيدون إليه مشيخة أبيه على مدينة الجزائر.[6]

لم يكن الاسبان في حاجة لمثل هذه الاستثارة، فقد أدركوا للوهلة الأولى أن استقرار عروج

---

[1]وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب، عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص39.

[2]حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، مؤسسة الوطنية للنشر، 2009، ص73.

***سالم تومي:** حكم سالم التومي مدينة الجزائر سنة 1510 وهو ينتمي الى قبيلة الثعالبة فرع بني تومي، وقد استنجد بعائلة بربروس (خير الدين وعروج) لإنقاضهم من مذلة الاسبانيين وتحطيم معاهدة الذل والعار التي وقعها سليم التومي في 1510/01/21 بعد سقوط بجاية مع القائد الاسباني "بدرنافاروا" التي منحت للإسبانيين امتيازات دينية واقتصادية ومساعدات مادية وبشرية لمزيد من المعلومات ينظر: كورين شوفاليه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر(1510-1541)، ترجمة جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص23.

[3]وليم سبنسر، المرجع السابق، ص39.

[4]عمار عموره، نبيل دادوة، المرجع السابق، ص190.

[5]شوقي الجمل، المرجع السابق، ص94

[6]سعيدي عثمان، المرجع السابق، ص371،

بمدينة الجزائر وبيعة أهلها له (أمير على الجهاد) سيهدد كل مشاريعهم بالانهيار وسيقضي على المخططات الصليبية في التوسع عبر أقاليم المغرب الإسلامي وبالإضافة الى ذلك، فإن تعاظم قوة عروج وأخيه خير الدين ستدمر تلك العلاقات التي جهدت اسبانيا في إقامتها مع الفئات المتعاونة معها وهو أخطر ما كان يتهددها فقررت تنسيق الجهد مع عملائها للقيام بهجوم مباغت على الجزائر.[1]

وفي 30 سبتمبر 1516 أرسل الكاردينال الاسباني كسيمانس المشهور بتعصبه الديني قوة بحرية تحمل ثلاثة آلاف عسكري بقيادة الأميرال دييغودي فيرا(DIEGODEVERA) ونزلوا بناحية باب الوادي.[2] وبعد يومين حدثت زوبعة بحرية حطمت معظم سفن الاسبان عندئذ طلب قائدها بالعودة، وفي ذلك الحين خرج عروج رفقة جنوده مهاجما وألحقوا بالجيش الاسباني شر هزيمة، ثم تقدم نحو شرشال وخلصها من الاسبان.[3]

وبعد أن وطد عروج مركزه في مدينة الجزائر أخذ يبسط نفوذه على المناطق المجاورة واستولى على مليانة* والمدية ودلس، كما هاجم عروج تنس واحتلها عام 1517،

وبينما كان عروج ينظم أمور تنس وصلت وفود من أعيان تلمسان الى عروج يستنجدونه باسم

---

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 95.

[2] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا، المرجع السابق، ص165.

[3] عمار عمورة، نبيل دادوة، المرجع السابق، ص 191.

***مليانة**: في معجم البلدان لياقوت الحموي مليانة بالكسر ثم السكون وياء تحتها نقطتان خفيفة وبعد الألف نون ينظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، المجلد 5، دار صادر، بيروت، 1957، ص196.

وتقع المدينة غرب الدائرة التي تسمى باسمها وهي دائرة مليانة ويحيط بها مجموعة من الجبال كجبال زكار الشرقي والغربي أما من الجنوب فيربطهما مضيق صغير ينظر: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث الجزائر، المدية، مليانة، دار الأمة، الجزائر، 1971، ص288.

الإسلام ضد أبو حمو الثالث**، فتوجه عروج سنة 1517 برا الى تلمسان ملبيا نداء سكانها ولما سمع أبو حمو بمجيئه فر منها طالبا النجدة من الحامية الاسبانية بوهران فاحتل عروج في طريقه قلعة بني راشد وترك بها لحفظ خط رجعته ست مئة جندي، ثم واصل سيره نحو تلمسان فدخلها بدون مقاومة ونصب ابن أخي أبي حمو الثالث أميرا على تلمسان وبعد فترة قصيرة قتل أميرها أبا زيان وسبعين شخصا من الأسرة الزيانية ثم نصب نفسه سلطانا على تلمسان، ولكن سرعان ما تآمر أبو حمو الثالث مع الاسبان لاحتلال تلمسان وارجاع أبو حمو إلى العرش[1]. حيث أرسلوا حملة في شهر جانفي 1518 قوامها عشرة آلاف جندي بقيادة دون مارتن دي أرقوت(Don Martin dé Argote) وفي طريقها استولت على قلعة بني راشد وفرضوا حصارا على مدينة تلمسان،[2] فلم يصل الى عروج أي مساعدة فعزم على المغادرة تلمسان لكنهم تفطنوا لخروجه واغتالوه بين وادي المالح Rio Salado وزاوية سيدي موسى سنة 1518. [3]

وعن مقتل عروج يقول خير الدين في مذكراته "دخل أخي في معركة مع الاسبان قتل أخي تقريبا مائة اسباني قبل أن يسقط شهيدا ثم قطعوا رأسه وبعثوا به الى الملك كارلوس".[4]

فبعد وفاة عروج بايع أهالي مدينة الجزائر أخاه خير الدين سلطان عليهم، فأعلم خير الدين أعيانها بأنه لا يستطيع لوحده الاحتفاظ بالجزائر نظرا لكثرة الأعداء في الخارج والداخل لذا ربط مصيره بمصير الإمبراطورية العثمانية وكانت آنذاك في أوج قوتها وهذا بعد أن أقنع أعيان مدينة الجزائر بخطورة الوضع واقترح عليهم أن يعرضوا تبعيتهم للدولة العثمانية، فيدخلون بذلك في

** **أبو حمو الثالث:** وهو موسى بن محمد آخر ملوك الدولة الزيانية بتلمسان ثار على ابن أخيه أبي زيان 1503 وسجنه واعتلى العرش مكانه وبعد عامين من ولايته، احتل الاسبان المرسى الكبير غرب وهران واعترف أبو حمو بنوع من التبعية لإسبانيا بعدما احتلت مدن الجزائر توفي 1518 ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى عصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض للتأليف، بيروت، 1980، ص127.

[1] محمد دراج، مذكرات خير الدين بارباروس، ط1، شركة الأصالة، الجزائر، 2010، ص79.

[2] عمار عموره، نبيل دادوة، المرجع السابق، ص 192.

[3] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص95.

[4] محمد دراج، المصدر السابق، ص92.

حماية سلطانها فوافق زعماء الجزائر على الإقتراح.[1]

وجه أعيان مدينة الجزائر بقيادة أبو العباس أحمد بن القاضي رسالة الى السلطان سليم الأول* يناشدونه فيها الحماية والانضمام الى الدولة العثمانية وتعتبر هذه الرسالة أول وثيقة في تاريخ العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية وقد جاء في الرسالة ما يلي "ومفاد ما يريد عبيدكم إعلامه لمقامكم العالي هو أن خير الدين كان قد عزم قصد جنابكم العالي إلا أن عرفنا البلدة المذكورة رفعت أيديها متضرعة إليه أن لا يرحل خوفا من الكفار لأن هدفهم هو النيل منا ونحن على غاية من الضعف والبلاء ولهذا أرسلن الى بابكم العالي** المدرس سي أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد خدام أعنابكم العالية وأهالي إقليم أحمد بجاية والغرب والشرق خدمة مقامكم العالي".[2]

ولقد استجاب السلطان سليم الأول لطلب مدينة الجزائر، وقام بإرسال قوة مؤلفة من 2000 جندي انكشاري مزودة بالمدفعية و4000 متطوع[3]، وقام بمنح خير الدين رتبة بايلرباي أي أمير الأمراء حيث أصبح بموجبها القائد الأعلى للقوات المسلحة في إقليم الجزائر وممثلا خاصا للسلطان العثماني، وثم ضرب السكة باسم السلطان العثماني وذكر اسمه في الخطبة.[4]

---

[1] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص350.

***سليم الأول**: السلطان سليم الأول تاسع سلاطين الدولة العثمانية وأول خلفاء العثمانيين الملقب بـ ياوز أي القاطع أو سليم خان أول أبناء السلطان با يزيد الثاني ابن السلطان محمد الفاتح ولد في 10 أكتوبر 1470م–872هـ في أماسيا بالأناضول، تميز سليم بشجاعة وكان شرس الطباع محبا للقتال ولهذا كان محبوبا من الجيش عموما والانكشارية خصوصا ينظر: منصور عبد الحكيم، الدولة العثمانية من الامارة الى الخلافة، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2013، ص193

****الباب العالي**: مقر رئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية وقد أنشأه السلطان محمد الرابع سنة 1654 وأطلق فيما بعد اسم المكان على ساكنة وهو يعني الوزير الأعظم ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص49.

[2] عبد الجليل التميمي، أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر الى السلطان سليم الأول1519، مجلة التاريخية المغاربية، عدد6، 1976، ص118.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص62.

[4] بسام العسلي، المرجع السابق، ص108.

وبهذه الوسيلة ربطت الجزائر رسميا في الحضارة الإمبراطورية العثمانية من سنة 1518 لتدخل على إثرها الجزائر مرحلة الحكم العثماني.

المبحث الثالث: تطور النظام السياسي في الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1659م:

عرف التنظيم السياسي للجزائر خلال العهد العثماني تطورات يمكن تمييزها من خلال المراحل التي مر بها، حيث كل مرحلة تمثل نظاما سياسيا معينا وصولا الى مرحلة حكم الآغوات 1518- 1659.

المرحلة الأولى: عهد البايلربايات 1518- 1587:

بدأ عهد البايلربايات*، بتاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518 وأصبحت ولاية من ولاياتها وتعيين خير الدين حاكم عليها من قبل السلطان العثماني[1]، وامتازت هذه المرحلة بالقوة وتوطيد ركائز الحكم وتوحيد رقعة البلاد والقضاء على توسعات الاسبان والكثير من التمردات[2]، واتخذ البايلرباي خير الدين مركز حكومته بمدينة الجزائر العاصمة وعين أحمد بن القاضي العبريني سلطان جبل كوكو حاكما على بلاد القبائل والناحية الشرقية[3].

***البايلربايات:** أمير الأمراء وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية وكان يوجد في العهود الأولى من الدولة العثمانية بايلرباي واحد كان مسؤول عن الجيش وما يتعلق به من أمور وكان نافذ الكلمة يأتي بعد السلطان مباشرة، ولما توسعت الفتوحات العثمانية في أوروبا انقسم هذا المنصب الى قسمين بايلرباي الأناضول وبايلرباي الروملي وكانوا يعينون ولاة على الولايات وقوادا على الجيش وكانت لهم اقطاعات مالية كبيرة ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص64. *

[1] Mahfoud.Kaddache L'Algeria Durant la period ottoman,office des publications universitairer, Alger,2002, p11.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص130.

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962م)، دار العلوم، 2002، ص80.

وكان البايلرباي يعين من قبل السلطان العثماني ويختار عادة من رياس البحر*، الذين تولى عدد منهم مناصب عليا في الدولة ويعرف هذا العهد بالعهد العثماني الأول[1].

وفي هذا العصر تقدمت الجزائر تقدما في قواتها البحرية والبرية وفي تقدمها العمراني، إذ فيه حصنت المدينة "الجزائر" تحصينا كبيرا جعل منها مركزا أوليا للقطر الجزائري وميناءا هاما على ضفة البحر الأبيض المتوسط، تنطلق منه عدة شبكات تجارية وينبعث منه نشاط الرياس البحريين[2]، وفيه نشأت القصور الجميلة التي عرفتها الجزائر، وأنشئت الحمامات والمساجد وزينت بالرخام المجلوب من إيطاليا وصقلية وأنشئ بالجزائر نحو عشرة آلاف بستان.[3]

كما انتشر الرخاء وكثر الاقبال على الصيد البحري حتى كان ما يصاد فيه يكفي لتموين السكان علاوة عن الإنتاج الزراعي وازدهرت التجارة التي كان يقوم بها مهاجرو الأندلس من عرب ويهود وغيرهم مع دول أوروبا ومع تونس والمغرب.[4]

كما ازدهرت الصناعات اليدوية وغيرها على أيدي هؤلاء المهاجرين وأهالي البلاد، فقد كانت صناعة تقليدية كصناعة النسيج والبرانس والزرابي والحياك وغيرها.[5]

ومن أهم البايلربايات العثمانيين الذين كان لهم دور في تحقيق الوحدة الإقليمية والسياسية للدولة الجزائرية والتي امتد نفوذها وسيطرتها الى مختلف الجهات الشرقية والغربية وصولا الى

*__رياس البحر__: ويعني ذلك طائفة رياس البحر أو القوة البحرية التي يتألف منها الجيش البحري والقرصان، كان عملهم في القرصنة أول الأمر عملا دفاعيا، ورد فعل شريف لغارات القراصنة المسيحيين وكان بين جنودهم أخوة وتعاطف ولكنه في آخر الدولة عاد الى قرصنة بحته والى مهنة ارتزاق غير طبيعية، وقد تأسست هذه الفرقة منذ عهد خير الدين الذي كون منهم 8 آلاف جندي، ثم تطورت وازدهرت في عهد الباي لارباي وعظم نفوذها ينظر: رابح بونار، المغرب العربي تاريخه وثقافته، ط3، دار الهدى، الجزائر، 2000، ص352.

[1]عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 –1962) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص17.

[2]وليم سبنسر، المرجع السابق، ص61.

[3]رابح بونار، المرجع السابق، ص352.

[4]حليم ميشال حداد، قصة تاريخ الحضارة بين الأمس واليوم: تونس، الجزائر، بيروت، 1999، ص121.

[5]صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال، ط1، القافلة للنشر، الجزائر، ص151.

الواحات في الصحراء الكبرى الجزائرية حيث يعتبر صالح رايس* 1552-1556 من أهم البايلربايات الذي كان لهم دور كبير في تحقيق هذه الوحدة كما قام البايلرباي حسن باشا بن خير الدين (1544-1551) بتقسيم البلاد الى بايلكات (عمالات)،أولهم باي تيطري وهو أكبر البايات اسما لأنه أول من ولته الدولة التركية بذلك المحل وقاعدته المدية وثانيهم باي الشرق يعني الجهة الشرقية وقاعدته قسنطينة وثالثهم باي الغرب ويعني الجهة الغربية وقاعدته وهران[1]، ويضيف دكتور صالح فركوس في كتابه المختصر في تاريخ الجزائر بايلك الجزائر العاصمة أو دار السلطان** ومركزه الجزائر العاصمة.[2]

وكان معظم ولاة هذا العهد أقوياء أثبتوا جدارتهم في الداخل والخارج وأتاح لهم مركزهم الممتاز أن يمدوا سيطرتهم حتى تونس وطرابلس ويتحكموا في تسييرهما والوصاية عليهما حتى نهاية عصر البايلربايات سنة 1587[3].

وفي سنة 1587 حذف السلطان خطة بايلربك وأرسل الى الجزائر باشاوات يعين لمدة ثلاثة

***صالح رايس:** عين صالح رايس بايلرباي على الجزائر في شهر جمادى الأولى من سنة1552م وكان لتوليته ارتياح عظيم في الأوساط الجزائرية وأهم الأعمال التي قام بها هي: تنظيم الإدارة المركزية وإخضاع الثائرين المتمردين على الحكومة بالجنوب كبني جلاب المستبدين بنواحي بسكرة وتقرت ومن أهم ما تركه صالح رايس بالجزائر قصر الجنينة أو قصر الحكومة الذي أنشأه ما بين سنوات 1552-1556م ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص104.

[1] آغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود، المصدر السابق، ص270.

****دار السلطان:** مقاطعة الجزائر تكون الإقليم المركزي من البلاد الجزائرية وتعرف بدار السلطان، يحدها جنوبا بايليك التيطري وشرقا قيادة سباو وبايليك قسنطينة وغربا بايليك وهران وتشكل ولاية إدارية تخضع مباشرة لحاكم الجزائر (الداي) وتشمل أساسا على أوطان سهل متيجة والساحل ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص93.

[2] صالح فركوس، المختصر في التاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص88.

[3] صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص150.

سنوات وفي هذه السنة اضطر حسن فنزيانو* الى أن يسلم مقاليد الأمور الى دالي أحمد وهو أول الباشوات.[1]

المرحلة الثانية: عهد الباشوات 1587-1659:

تميزت فترة الباشوات بكثرة الاضطرابات والفوضى وقد حددت فترة حكم لكل واحد منهم بثلاث سنوات[2]، وتقتصر مهمة الباشا** على جمع الضرائب وكان الحصول على الثروة هو الهدف الأساسي للباشوات ولم يهتموا بقضية الحكم أو ولاء الشعب لهم باعتبار أن مدة حكمهم محدودة وكانت السلطة الحقيقية في يد الديوان*** وهذا ما طبع الدولة الجزائرية في عهدهم بطابع العزلة والانفراد عن الشعب وحصر الاهتمام بالعاصمة دون الأطراف الأخرى[3].

* **حسن فنزيانو:** تولى حكم الجزائر سنة 1577 وكان أصله إيطاليا واحترف مهنة الكتابة بمدينة البندقية فدعي بذلك بفنزيانو وأسره دوغوتا باشا فباعه لعلج علي وأسلم على يده ونسب إليه و اشتهر حسن بالحزم والعزم والنشاط الحربي مدة ولايته ينظر: رابح بونار، المرجع السابق، ص350.

[1] عثمان الكعاك، موجز التاريخ العام للجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003، ص286.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979، ص24.

** **الباشا:** وهي صيغة مخففة لكلمة باشكال ومعناها حاكم عسكري وقد استعملت الكلمة كلقب عسكري بمعنى كبير الأغوات وقيل إن الباشا مأخوذة من الكلمة التركية "باش أغا" ومعنى هذه الكلمة الأخ الأكبر وقيل أيضا أنها مأخوذة من اللفظ الفارسي "بادشاه" أي الملك وقيل أنها مأخوذة من اللفظ التركي "باصقاق" وقد رسمت باشقاق ومعناها حاكم أو صاحب شرطة وقد ظهر لقب الباشا في القرن 14م وكان علاء الدين أخو أورخان بن عثمان أول من لقب بلقب الباشا ينظر: مصطفى بركات ،الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب، القاهرة، 2000، ص80.

*** **الديوان:** كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع وكان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته وكان يطلق عليه الديوان الهمايوني واستمر هذا التقليد متبعا حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلف عن حضور جلساته وتخلى عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم وكان الديوان يعقد اجتماعاته أربع مرات في الأسبوع هي السبت، الأحد، الاثنين، الثلاثاء، وتبدأ المناقشات في الصباح وتنتهي في الليل ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص81. ***

[3] احمد إسماعيل راشد ، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص131.

ويعود سبب تغير نظام بايلربايات بنظام الباشوات الى الصراع الذي كان قائما بين طائفة رياس البحر وجنود الانكشارية[1].كما عرف هذا العهد انتشار الفوضى واندلاع ثورات وسخط ضد الباشوات من طرف الأهالي والعلماء الذي تضرروا من سياسة الباشوات في الحكم وطغيان طائفة الانكشارية* وكذلك الضباط العسكريين (الأوجاق)، وأبرز هذه الثورات ثورة الكراغلة 1633، وقد تراجعت أيضا العمليات العسكرية والجهاد البحري** ضد النصارى، كما كان الباشوات يشترون منصبهم بالمال الذي كانوا يدفعونه للحكم في اسطنبول[2].

وفي سنة 1659 علم الباشا إبراهيم أن السلطان عزم على تعويضه بأحد ضباطه المسمى عليا، فما كان منه إلا أن أرسل 200 ألف ريال لإرشاء من له النظر حتى يمكنه من البقاء بمنصبه، وكانت هذه الأمور تجري من الصندوق الذي خصصه السلطان إعانة للقراصنة، فلما علم الرؤساء بذلك ذهبوا الى القصر وخلعوا إبراهيم ورموا به في السجن، واغتنم الجند هذه الفرصة

---

[1]أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب الجزائر، 1993، ص12.

* **الانكشارية:** اليني تشيري، يني yani بالنون الخيشومية بمعنى جديد وجري gery بالجيم المشوبة بمعنى العسكر أي العسكر الجديد أو الجيش الجديد ينظر: زين العابدين شمس الدين نجم، الوظائف العسكرية والتشكيلات القتالية في العهد المملوكي والعهد العثماني، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد 39، السنة العاشرة، 1413م، ص29 وهم جند أنشأهم العثمانيون على شكل خاص أكثرهم من أصل مسيحي، تمت تربيتهم تربية إسلامية وتدريبهم على مختلف الفنون الحربية وجعلهم جندا دائما مخلصا ينظر: جرجي زيدان، مصر العثمانية، تح، محمد حرب، دار الهلال، الإسكندرية، 2003، ص65.

** **الجهاد البحري:** لم يكن الجهاد البحري منذ نشأته في حوض البحر الأبيض المتوسط يهدف الى الاعتداء والنهب لكنه كان رد فعل قام به المسلمون ضد القراصنة المسيحيين الذي كانوا قراصنة حقيقيين يقومون بنهب الشواطئ الإسلامية تحت ستار الاستمرار في خدمة الصليب، وكان هدف الجزائريين الجهاد والدفاع عن وطنهم الذين هم أسياده وأما العمليات الحربية فكانت موجهة ضد أساطيل الدول التي تعتدي عليهم وتستولي على سفنهم، ولم تكن الغاية من الهجمات على السفن الأجنبية الحصول على الغنائم فقط بل الدفاع عن الذات كذلك للمزيد من المعلومات ينظر: فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد13، السنة الرابعة، سبتمبر، 2011، ص27.

[2]عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص364.

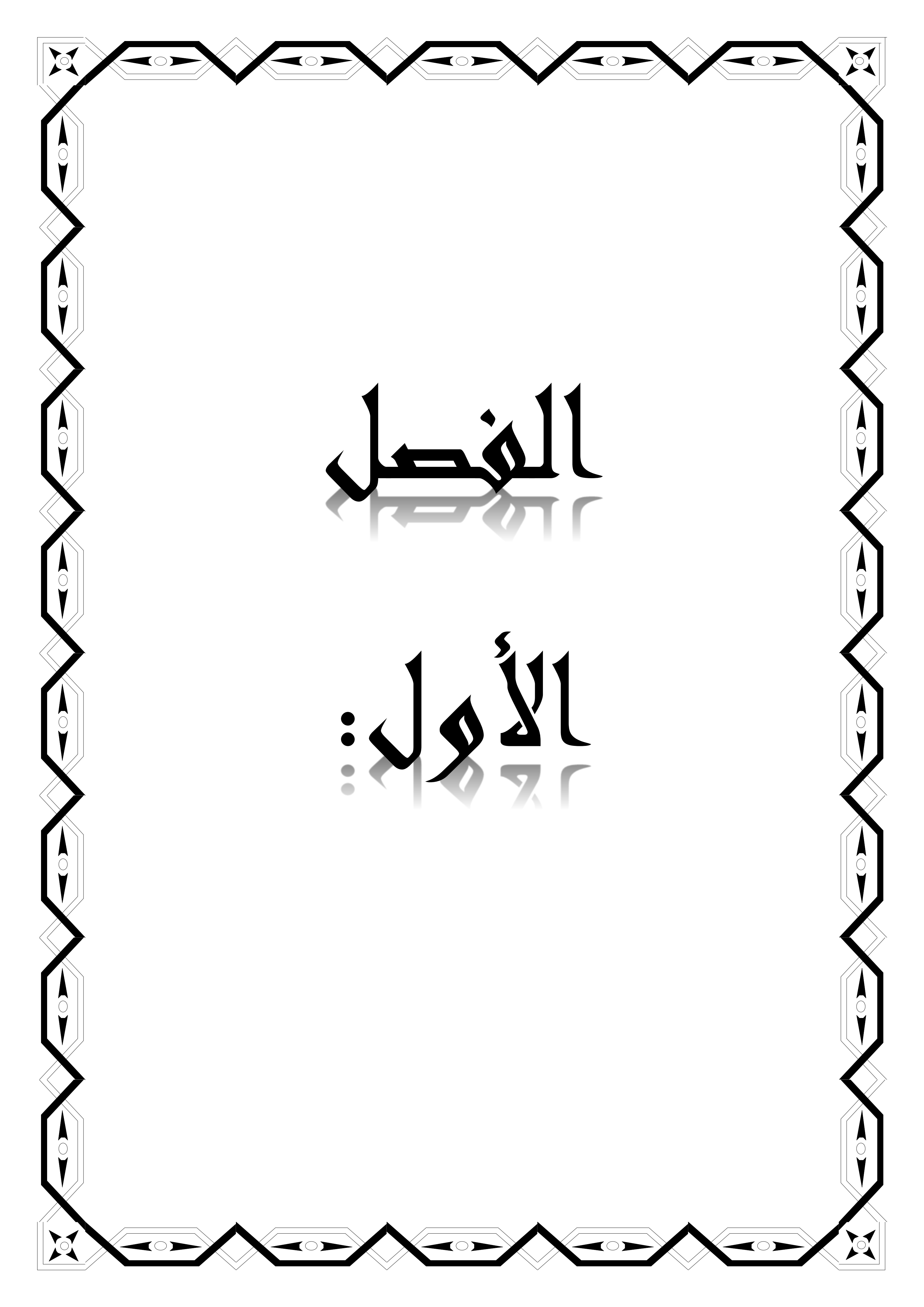
فحملوا الديوان على حذف وظيفة الباشوية وإسناد مقاليد الدولة الى الآغا وهو رئيس الجند الأعلى[1].

وهكذا آلت الدولة الى خليل آغا، لتشهد الجزائر عهد آخر بعد ذلك، والذي يعد الأقصر مدة من بين عهود الحكم العثماني التي توالت على الجزائر (1659-1671)[2].

---

[1] عثمان الكعاك، المرجع السابق، ص290.

[2] عميراوي حميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص75



الفصل الأول:

الفصل الأول: تمرد الانكشارية وبداية عهد الآغوات

المبحث الأول: الانقلاب في الحكم.

المبحث الثاني: منصب الآغا.

المبحث الثالث: مميزات عهد الآغوات.

المبحث الأول: الانقلاب في الحكم.

عندما قدم علي باشا* إلى الجزائر سنة 1659 كانت البلاد تشهد على حالة من التمرد و العصيان لا مثيل لها[1]، و ذلك بسبب إقدام قادة الجيش البري (اليولداش**) على خلع الباشا و تعويض هذا القائد بقائد آخر من فئتهم أطلق عليه اسم "الآغا" و في الحقيقة أن هذا الانقلاب قد جاء بمثابة انقلاب على الباشا المعين من طرف الإمبراطورية العثمانية و المدعوم من طرف فئة الرياس[2].

و لأن الباشوات عملوا على حرمان العساكر من الامتيازات المالية و احتكروا موارد الولاية لأنفسهم و لاسيما بعد ما لجأ ابراهيم باشا إلى نهب المعاشات و الضرائب و جرد ديوان الجند من أي صلاحيات تمكنه حتى من ضبط و ربط الشؤون العسكرية، و لهذا تصرف الجنود الانكشاريون بقسوة حيال الباشا[3]، فهؤلاء الجنود كانوا يتطلعون إلى الحكم و السيطرة بمختلف الوسائل و يحاولون باستمرار انتزاع السلطة من يد صاحبها الباشا[4]، فألغوا الامتيازات الممنوحة له و ألقوا القبض عليه و أرسلوه و أتباعه إلى إزمير حيث قام باستدعائه الصدر الأعظم*** كوبرلو محمد باشا الذي غضب من مقلب الجزائريين و بسبب غضبه الشديد أمر بقتل الباشا، كما أرسل فرمانا**** إلى الجزائريين

---

* علي باشا الذي عين حديثا من طرف الباب العالي.

[1] عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص387

** اليولداش: كان لهم دور كبير الأهمية، فإنهم كانوا يتصفون بالشجاعة و الاقدام و مصابرة الأحداث، و لكنهم إلى جانب آخر كانوا يتصفون بالجفاء و الصلب و الجهل و كانوا يحظون بامتيازات خارقة للعادة كإعفائهم من جميع العقوبات و تخصيصهم بالدرجات العالية في رتبهم العسكرية ينظر: رابح بونار، المرجع السابق، ص352

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص59

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص98

[4] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص286

*** الصدر الأعظم: رئيس حكومة السلطان و الموظف الأول في الامبراطورية العثمانية و هو رئيس مجلس الوزراء بعد الاصلاحات التي تمت في الثلاثينيات ينظر: نينل الكسندروفنا دولينا، الامبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية، ترجمة، أنور محمد ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص175

**** فرمان: كلمة فارسية تعني عهد السلطان للولاة و يتضمن الفرمان عادة الأوامر و التوجيهات ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص83

يخبرهم فيه "أخيرا لن نرسل إليكم واليا، بايعوا من تريدون، السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر، فالجزائر إن كانت و إن لم تكن شيء واحد، و من بعد ذلك إن اقتربتم من المماليك العثمانية فلن تكونوا راضين"[1].

كما أرسل فرمانا آخر إلى البحارة في جميع السواحل العثمانية، و إلى والي مصر و شريف مكة، يطلب منهم منع الجزائريين من الذهاب إلى الحج و عدم بيع السلاح لهم، و عدم السماح لهم بالاقتراب من السواحل العثمانية[2].

ندم الجزائريون كثيرا، و ظل وفدهم عاما كاملا في إزمير دون أن يسمح له مقابلة الصدر الأعظم، كما أرسلوا وفدا آخر لطلب الشفاعة من السلطان و قد اعترفوا بذنبهم و قالوا للسلطان لو أرسلت لنا كلبا لقبلناه باشا علينا، و بالرغم من ذلك فإن الصدر الأعظم كوبرلو محمد باشا لم يستمع لهم و لم يغفر لهم و لن يقبل شفاعتهم[3].

عقب وفاة كوبرلو محمد باشا عين ابنه فاضل أحمد باشا صدرا أعظم مكانه، فكلف الجزائريون القبطان قره مصطفى باشا بالذهاب إلى إستانبول و حملوه الهدايا الثمينة و التحف الجميلة، فعفا عنهم بعد أن تعهد القبطان له بأن الجزائريين يلتزمون بأوامره، و بناء على ذلك أرسل السلطان القابجي بوشناق إسماعيل باشا آغا بطوخين أمير أمراء الجزائر سنة 1072هـ/1661م[4].

قبل الجزائريون الباشا الجديد ممثلا للسلطان، و سلموه إدارة خاصة به، و قد خرج الجميع لاستقباله، لكنهم قرروا أن الأحداث الأساسية و الإدارة الفعلية بيد آغاهم، و نتيجة لتمرد الانكشاريين و استلامهم زمام الأمور انتخب خليل آغا كأول آغا على الجزائر[5].

---

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص387

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص286

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص388

[4] عزيز سامح التر، المرجع نفسه، ص388

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص60

و هكذا استولت الانكشارية على الحكم بصفة مباشرة بعد القضاء على سلطة الباشا الذي أصبح منصبه شرفيا فقط و اسناد السلطة التنفيذية للآغا[1]. و بذلك بدأ عهد الآغاوات و لأول مرة تصبح طائفة الرياس في مركز ثانوي بالنسبة للشؤون الحكم و صدق الله العظيم إذ قال: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[2].

---

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص286

[2] سورة الرعد، آية 11

المبحث الثاني: منصب الآغا.

تعتبر سياسة الباشوات المالية السبب المباشر في قيام حكم الآغوات، حيث انتزعت السلطة العملية من يد صاحبها "الباشا" و اسناد حكم البلاد إلى الآغا[1].

و مصطلح الآغا له عدة تعاريف و يعرفه سهيل صابان في كتابه المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية الآغا: Aga مصطلح من أصل فارسي، يعني السيد و قد استعمله الأتراك لدلالات كثيرة منها أنها كانت تطلق على الضباط الأمين مثل الانكشارية الذين لا يحتاج عملهم إلى معرفة القراءة و الكتابة و منها أيضا صاحب المنصب الكبير و كان هذا اللقب مهما للغاية في عهود القوة و النفوذ و في الفترة الأخيرة من العهد العثماني أصبح يطلق على الإنسان الكريم صاحب المكانة العالية، و صاحب الفضيلة كما كان يدل في الوقت ذاته على التكبر و التفاخر و يذكر أن هذه الكلمة محرفة من كلمة "آقا" الفارسية المستخدمة صفة للعلماء[2]. كما يذكر مصطفى بركات في كتابة ألقاب و الوظائف العثمانية أن آغا كلمة تركية من المصدر "أغمق" و معناه الكبر و تقدم السن و قيل إنها من الكلمة الفارسية "أقا" و تطلق في التركية على الرئيس و القائد و شيخ القبيلة. و على الخادم الخصى الذي يؤذن له بدخول غرف النساء، و قيل إنها من أصل منغولي و معناه عند المنغول و أهالي خوارزم أمير كبير، و رئيس و شريف، و خصى، و استعمل عند العثمانيين لقبا بمنزلة خواجا و أفندي و يلقب بها كبير الخدم و الأخ الأكبر و كبير البيت و المأمورون في العسكرية و البحرية و الخصيان في البيوت الخصوصية[3].

و كان يلقب بالآغا أيضا رؤساء الانكشارية، كما استعملت لقبا لشيوخ الأكراد و كبارهم. و استعملت عند المغول لقبا من ألقاب التشريف ذلك أن أميرات البيت المالك كن يلقبن بها كما تطلق

---

[1] عمار عموره، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص203

[2] سهيل صابان، المرجع السابق، ص15

[3] مصطفى بركات، المرجع السابق، ص173

في بعض الأحيان على مالك الأرض، و بلغت أهمية هذا اللقب حدا جعله يطلق على الصدر الأعظم في تركيا[1].

و قد عرف هذا اللقب في مصر في العصر المملوكي حيث كان الأغوات يشرفون على تربية خدم الطباق أو الطواشية. و في مصر العثمانية كان اللقب يطلق على قادة الأوجاقات العسكرية[2]، و يؤيده في الرأي حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة آغا هو رئيس القوات المسلحة. و هي درجة سامية، إذ هو الذي يقود وحدات الفرسان التي تتكون في معظمها من العرب أو القبائل و عليه يتحتم على الآغا أن يتكلم العربية ليتمكن من إعطاء الأوامر و تسيير جيوشه[3].

وقد كانت ألقاب آغا الانكشارية في استانبول حسبها أصطلح عليها كتاب الإنشاء العثمانيين كما يلي:

" افتخار الأماجد و الأكارم، مستجمع جميع المحامد و المكارم فخر أرباب الشرف الشامخ، ذخر أصحاب المجد الراسخ، أنيس الدولة الباهرة، رئيس العساكر الفاخرة، ذو القدر الرفيع و الجاه المنيع بالفعل يكيجري أغاسي"[4].

أما السلطة التشريعية فيتولاها الديوان، و كانت مدة حكم آغا الانكشارية لا تتجاوز الشهرين[5]، لكي لا ينفرد بحكم البلاد و يستبد بالأمر[6]، و يتم تعيينه عن طريق الانتخابات و يخلفه في مهامه أكثر العسكريين أقدمية[7].

---

[1] مصطفى بركات، المرجع السابق، ص173

[2] مصطفى بركات، المرجع نفسه، ص174

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص100

[4] مصطفى بركات، المرجع السابق، ص174

[5] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص22

[6] مؤيد محمود حمد المشهداني و سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518_1830، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مجلد 5، العدد 16، نيسان 2013، ص419

[7] عمار عمورة، المرجع السابق، ص22

و بهذا يمكن القول أن العساكر أسسوا جمهورية عسكرية[1].

و لقد تعاقب على حكم فترة الآغوات 1659_1671 أربعة آغوات[2]، و كان البولكباشي[*] خليل أول آغا في عهد السلطة من 1659_1660 و إلى جانبه الباشا إبراهيم ممثل السلطان. و يخلفه في الحكم رمضان آغا 1660_1661 ثم شعبان آغا و هو علج برتغالي الذي بقي على رأس السلطة من 1661 إلى غاية 1665 و علي آغا من سنة 1665 إلى 1671[3] **ينظر إلى الملحق رقم 1.**

و كانت مهمة الآغا كمحاولة للانفصال عن الخلافة العثمانية و الاستقلال بالجزائر من الناحية الشكلية كما كان قيام هذا النظام انتقاما من طائفة الرياس[4] التي كانت كلمتها مسموعة في عهد معظم الباشوات، إلا أن الصلة مع السلطان العثماني ظلت مستمرة في شكل رمزي تتمثل في الهدايا الموجهة للباب العالي[5] و هو ما يعرف بالدانوش[**].

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص388

[2] ايناس حسني البهجي، تاريخ الوطن العربي، دول شمال افريقيا، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص209

[*] البولكباشي: هي رتبة عسكرية عثمانية ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص66

[3] علي خلاصي، العمارة العسكرية العثمانية لمدينة الجزائر، المتحف الوطني للجيش، الجزائر، 1985، ص13

[4] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص98

[5] عمار هلال، المرجع السابق، ص18

[**] الدانوش: زيارة الباي السنوية للداي تعبيرا عن التبعية و الولاء، الهدايا التي يحملها الباي معه أثناء الزيارة لتقديم فروض الطاعة، خراج الأقاليم الذي تحت الباي ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص9

المبحث الثالث: مميزات عهد الآغوات.

بعد القضاء على سلطة الباشا و تعيين آغا الانكشارية* للحكم كان الحكم ديمقراطيا أي يستعين الحاكم بالديوان الذي يتولى دفع رواتب الجند[1]. و كان يضم (الديوان) في البداية أعضاء الفرق العسكرية البرية ثم توسعت العضوية فيه بحيث أصبح يضم ممثلين عن فئة الرياس و كان الآغا يعين من طرف الجيش البري حاكما للجزائر[2].

و هذا ما نتج عنه صراعات محلية بين ضباط الجيش البري و ضباط الجيش البحري و تذمر أبناء الشعب من الفساد السياسي. و ظهور بوادر الانحلال و التفكك و انتشار الفوضى في البلاد[3].

فتوليه الآغا لمدة شهرين ثم عزله و الاتيان بآخر لا يساعد على الاستقرار[4]. كما تميز عهد الآغوات 1659_1671 بإضمحلال نفوذ السلطان العثماني و غياب السيادة العثمانية في الجزائر[5].

فهو محاولة بارزة للإنفصال عن السلطة العثمانية و الاستقلال بالجزائر، حيث أخذ الجيش يستقل بتدبير شؤون البلاد دون إذن و لا موافقة من السلطة المركزية في اسطنبول[6]. و هذه الظاهرة ذات دلالة بالغة حيث أن فرقة اليولداش هي التي كانت تتهم طائفة الرياس بمحاولة الانفصال عن السلطة العثمانية.

---

* آغا الانكشارية: و هو الذي يرأس الجيش الانكشاري و يعين آغاوات الولايات الذين كانوا يقيمون في قلاع و يشاركون في الحملات السلطانية و المحلية و كان لكل آغا انكشارية في الولايات أوجاق لفرض السيطرة و النفوذ على تلك الولاية و حمايتها من الأخطار و قد لعب آغا الانكشارية دورا سياسيا و اقتصاديا إلى جانب دوره العسكري ينظر: برمضان سعاد، نظام الحكم العثماني في المشرق، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام، يوم الثلاثاء 11 نوفمبر 2014 على الساعة 11سا_12:30سا

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص286

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص59

[3] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص60

[4] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص286

[5] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص172

[6] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص365

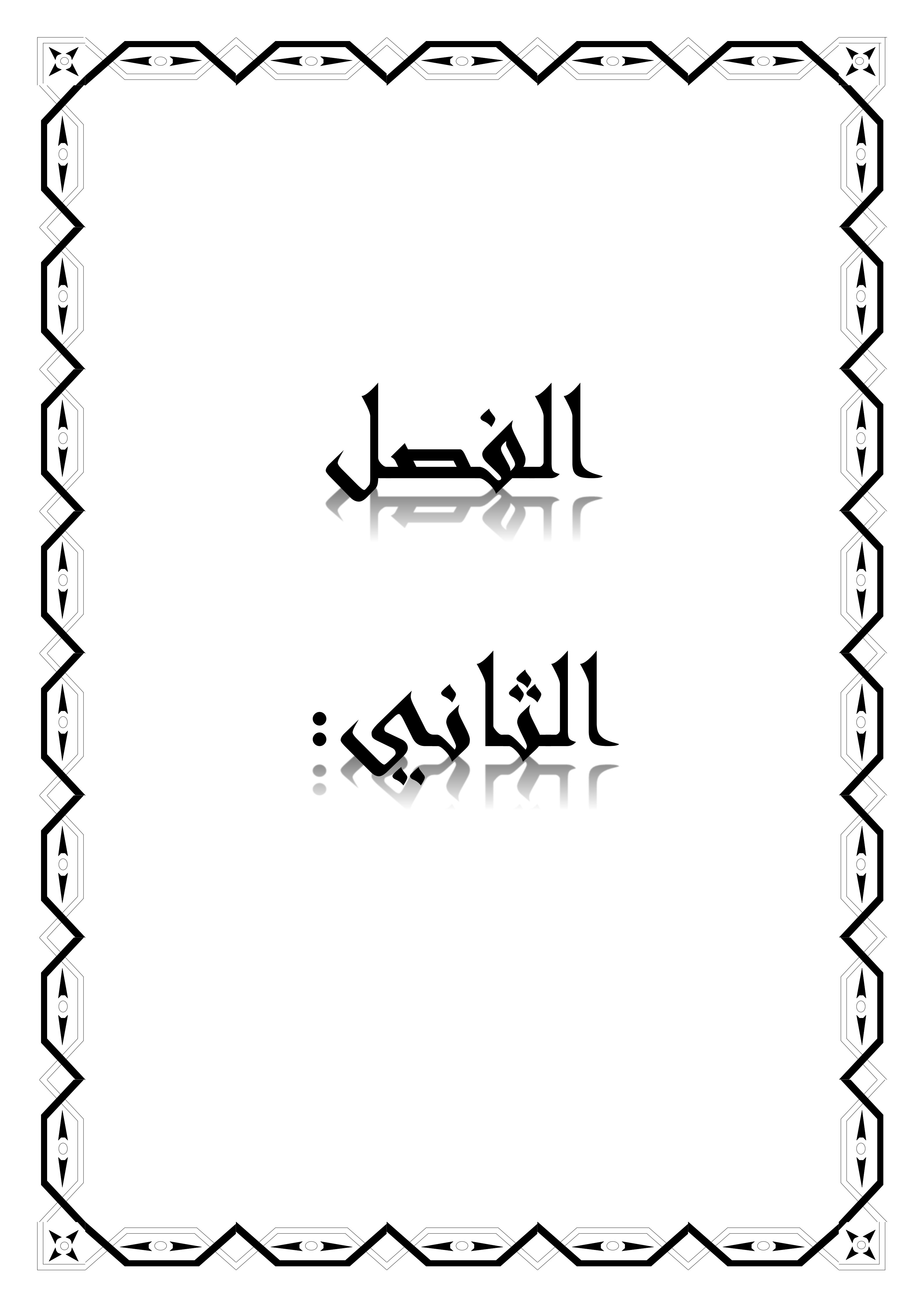
و معنى ذلك أن هذه الفرقة تأكدت بعد طائفة الرياس، من استحالة إقامة نظام بالجزائر تأخذ القسطنطينية بخيوطه[1].

نجح اليولداش في قلب نظام الحكم و الانفصال عن العثمانيين و الحد من سلطة الرياس لكنهم فشلوا في إنشاء نظام سياسي ديمقراطي ناجح[2]، فكان الانقلاب على الباشوات عبارة عن انتقام من طائفة الرياس التي كانت كلمتها هي العليا في عهد الباشوات[3].

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص172

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص60

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص172



الفصل الثاني:

الفصل الثاني: الوضع السياسي خلال حكم الآغوات.

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية في عهد الآغوات 1659_1671

1_ في عهد خليل آغا 1659_1660

2_ في عهد رمضان آغا 1660_1661.

3_ في عهد شعبان آغا 1661_1665.

4_ في عهد علي آغا 1665_1671.

المبحث الثاني: الأوضاع الخارجية خلال حكم الآغوات 1659_1671.

1_ في عهد خليل آغا 1659 _1660.

2_ في عهد رمضان آغا 1660_1661.

3_ في عهد شعبان آغا 1661_1665.

4_ في عهد عي آغا 1665_1671.

المبحث الثالث: نهاية حكم الآغوات.

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية في عهد الآغوات 1659_1671.

إن الذي حرك الانقلاب على نظام الولاة هو المدعو خليل بلكباشي و كان أحد أبرز أعضاء الديوان و من أكثرهم نفوذا، و لقد أسندت إليه المهام المتمثلة في دفع الراتب و كذا جباية الضرائب و تسديد النفقات بشكل رسمي في يوليو 1659 و للدلالة على منصبه الرفيع حمل خليل فقط لقب الآغا. و نظرا لمكانة هذا الآغا نطرح التساؤل التالي كيف كانت الأوضاع الداخلية في عهد خليل آغا؟

و من يليه في هرم سلطة الآغوات إلى غاية 1671؟

1_ في عهد خليل آغا 1659_1660:

يعد البولكباشي خليل آغا أول الآغاوات الذين انتصبوا على رأس الحكومة الجزائرية في القرن الحادي عشر الهجري و السابع عشر الميلادي[1].

تولى منصب الآغوية في شهر ذي القعدة سنة 1070هـ/1659م[2]. استهل خليل آغا حكمه باتخاذ تدابير من شأنها تنظيم مالية الدولة، إلى جانب توفير موارد إضافية للخزينة، حيث قام بإلغاء جميع الغرامات المجحفة التي كان يفرضها الولاة عليهم كما خفض نسبة التعريفات الجمركية في سعيه لتفعيل حركة التجارة[3].

---

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص158

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص164

[3] Grammont, Histoire d'Alger, Opcit, p210

كما أولى عناية خاصة بمسألة الجباية، و تجلى ذلك في المتابعة الصارمة التي فرضت على الملتزمين، و في استبدال عدد من القواد المشكوك في نزاهتهم بآخرين من صف الآغوات المعزولين[1].

و قد استطاع خليل بفضل حسن تدبيره من دفع جرايات الجند الانكشاري كاملة و في وقتها المحدد، بل و حصل فائضا أودع في الخزينة، و هذا ما جعل الانكشارية تحترمه و تنظر إليه بعين الرضى، حتى أنها درجت على تلقيبه "بابا خليل"[2].

لقد تميز الوضع الداخلي في عهد خليل آغا بعودة الاضطرابات بشرق البلاد، حيث امتنعت العديد من القبائل ببايلك قسنطينة عن دفع الضرائب بحجة أن تخريب الباستيون من طرف توماس بيكي حرمها من المداخيل التي كانت تجنيها من التجارة مع الفرنسيين[3]. و في بلاد القبائل أخذ أحمد بن أحمد المدعو بوختوش يوسع نفوذه انطلاقا من تامغوت و تمكن من بسط سلطته على عدد من المناطق الساحلية الواقعة بين بجاية حتى مصب نهر سباو. و للتصدي له اعتمد الأتراك على زعيم قبيلة قشتالة الشيخ قاسم بن محمد، في غرب جرجرة[4].

و من أهم أعمال خليل آغا تأسيس الجامع الجديد القائم بساحة الشهداء بالعاصمة الباذخ بقبته العظيمة و مناره الشامخ، بناه المهندس الحاج الحبيب، و به كان مقر ديوان الإفتاء الحنفي طوال مدة العهد التركي، و لقد كان الانفاق على تأسيس هذا الجامع من الأموال المتجمعة بخزينة "سبل الخيرات"[5].

---

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص389

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص165

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص389

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514_1830، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2014، ص128

[5] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص158

لقد تمكن خليل آغا بفضل إدارته المالية الحسنة من جعل الديوان يجدد عهدته عاما آخر 1659_1660 و حينما انتهت مدة حكمه رفض الالتزام بمبدأ الديوان القائم على استلام السلطة للشخص المنتخب لمدة شهرين[1]. فتمردت الانكشارية ثانية فهجموا عليه و قتلوه و عينوا رمضان آغا عام 1071هـ/1660م المعروف باسم بويوك و كانت علاقة رمضان آغا بالانكشارية جيدة، فقد عمل على زيادة الأعمال البحرية[2].

2_ في عهد رمضان آغا 1660_1661:

عرفت فترة حكم رمضان آغا 1660_1661 أوضاع داخلية عصيبة التي كانت تمر بها الايالة تمثلت في بداية جفاف شديد شمل جميع مناطق البلاد و هذا القحط الذي دام نحو سنتين ألحق الضرر على قسم كبير من المحاصيل و المواشي، مؤديا بذلك إلى انتشار مجاعة مروعة[3]. و نتيجة الجفاف و المجاعة و الاضطرابات التي ترافقهما دوما حدوث تراجع ذريع في النشاطات الاقتصادية للإيالة، ترتب عنه نضوب الموارد الجبائية التي كان القسم الأكبر منها عبارة عن ضرائب عينية[4]. فكانت تمكث الفرقة العسكرية مدة طويلة قد تصل إلى ستة شهور تتجول أثناءها بالأرياف و تستخلص الضرائب و توقع العقاب بالممتنعين[5]. و هذا ما دفع رمضان آغا بحكم الضرورة إلى تشجيع الغزو البحري لأقصى حد عله يعوض جزءا من العجز المالي[6]، و لما ساءت الأمور أكثر، لم يجد رمضان آغا هو و أعضاء مجلسه حلا للتحكم في زمام الأمور مما أدى إلى غضب الانكشارية، فثار

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص99

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص389

[3] أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات 1659_1671، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص94

[4] أمين محرز، المرجع نفسه، ص94

[5] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية و الوقوف و الجباية الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص37

[6] أمين محرز، المرجع السابق، ص94

الانكشاريون ضده و قتلوه في أوت من سنة 1661[1]. و بعد شهرين خلفه العلج* البرتغالي شعبان آغا الذي بقي على رأس السلطة إلى غاية 1665 و كانت أيامه أيام توتر و نزاع[2].

3_ في عهد شعبان آغا 1661_1665.

كان شعبان آغا رجلا مدبرا و عادل و حكيم يتمتع بالعديد من المزايا الأخلاقية و يقدر عند الأتراك و النصارى[3]، إلا أن أيامه كانت أيام توتر و نزاع حيث عرفت البلاد خلال تلك السنوات كارثة إنسانية حقيقية بسبب وباء الطاعون و المجاعة الناتجة عن تخالف غزو الجراد و الجفاف عليها، و مما زاد الوضع مأساوية انتشار الفوضى و عدم الأمن في عدة مناطق[4]، ففي الناحية الغربية غزا الآغا شعبان مدينة وهران الواقعة يومئذ بيد الإسبان و كان معه من الجيش نحو أربعة آلاف مجاهد، منهم ثلاثة آلاف فارس و كان بين جيش الإسبان طائفة بني عامر و كيزة و غمزة و إلتحمت الحرب بين الطرفين فقتل من جيش العدو ألف و مائة[5]، أما من الناحية الشرقية فلم تكن الأوضاع أحسن حالا في ظل تواصل ثورة العديد من القبائل و العشائر في الشمال الشرقي من البلاد لاسيما منطقة القبائل التي شهدت أشد المواجهات ضد الأتراك[6]. ففي سنة 1662 بلغ الصراع ذروته عندما خطط

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص128

* العلج: جمع أعلاج و هم المسيحيون الذين اعتنقوا الاسلام، أولادهم غير العرب، غير الأشراف، الروم ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص8

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص128

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص389

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص108

[5] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص161

[6] أمين محرز، المرجع السابق، ص108

القبائليون للتسلل إلى مدينة الجزائر و القيام بتمرد شبيه بالذي قام به الكراغلة في 1633*. و ذلك بمساعدة عدد من البرانية و الأسرى المسيحيين لكن الأتراك اكتشفوا أمر هذا المخطط و أعدموا بعض المتورطين فيه بعد أن عذبوهم[1].

و قد خفت حدة الصراع كثيرا في 1663 ليس لسبب إلا لتفشي وباء الطاعون في جميع المناطق و عرف هذا الوباء من شدة فتكه باسم "الحبوبة القوية" وقدر أنه أدى في مدينة الجزائر وحدها إلى وفاة أكثر من عشرة آلاف أسير مسيحي و عدد أكبر من السكان[2].

و كان شعبان آغا أسير شهواته و بما أنه أراد أخذ أكبر حصة من الغنائم التي يكسبها القراصنة لنفسه، فقد تمرد الجميع ضده و أخرج الانكشاريون ابراهيم باشا من السجن و اتحد الباشا مع الانكشارية و أمر بقتل شعبان آغا و ثمانية و عشرين شخصا من أنصاره، و أعطيت الآغوية إلى الشخص يدعى علي و لم يحصل ابراهيم باشا على شيء سوى أنه حصل على حريته. لينتهي عهد شعبان آغا بالقتل مثل الآغوات الذين سبقوه.

4_ في عهد علي آغا 1665_1671.

و بعد شعبان آغا أسند الحكم إلى الحاج علي آغا الذي تولى منصب الآغوية بالجزائر سنة 1665 و هو أول من جمع بين السلطتين العسكرية و المدنية و أعطى له التصرف في مالية الدولة و خزينتها فكان لذلك أول من دعى و لقب بلقب الحاكم متقلدا هذا

* ثورة الكراغلة: و هي ثورة عارمة في سنة 1633 تزعمها عناصر الكراغلة (أب تركي و أم محلية) الذين هاجموا مدينة الجزائر و حاصروا القوات التركية بالقصبة بسبب عجز الولاة عن دفع المرتبات للجنود و حصلت بالمدينة مجزرة رهيبة بسبب انفجار مخزن للبارود و انتهى الأمر بسيطرة الرايس علي بتشيني ينظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص95

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص108

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص389

الشرف الذي ينذر بالقتل على الدوام[1]. و تمثلت الاصلاحات التي قام بها الحاج علي آغا في إلغاء آخر اختصاصات الوالي الادارية كما عدل تشكيل الديوان الخاص الذي يترأسه بحيث صار يتكون أساسا من أصحاب المناصب الوزارية و الخوجات الأربعة الكبار بالإضافة إلى نخبة مختارة من ضباط الأوجاق. و هم آغا الانكشارية و الكاهية و 24 آياباشي، 24 بولكباشي و 24 أوضاباشي أي ما يربو على ثمانين شخصا، و حرص علي من جهة أخرى على توزيع المناصب الإدارية في الدولة على كبراء الأوجاق الموالين له[2].

إن هذا التطور الاداري واكب تقلصا ملحوظا لدور الديوان العام الذي بدأ يتحول منذ عهد علي آغا شيئا فشيئا إلى هيئة استشارية حيث ضعفت على مر السنين صلاحياته في الإشراف و المراقبة على الجهاز التنفيذي الذي يترأسه الحاكم[3].

أما بالنسبة لعاصمة الإيالة، فبعد السنوات الحالكة التي عرفتها انحسر وباء "الحبوبة القوية" تدريجيا خلال عامي 1665 و 1666، كما انتعشت الأنشطة الاقتصادية سريعا بشكل انخفضت معه الأسعار، فتحسنت الأوضاع المعيشية للسكان تباعا[4].

و في ظل هذه الظروف، عرفت الجزائر هدوءا نسبيا حتى 1668 ففي هذه السنة قامت ثورة قادها الأعراب المقيمون في ضواحي مدينة الجزائر، كما ثارت في الوقت نفسه بلاد القبائل و لا يستبعد أن تكون كلتا الحركتين على اتصال ببعضهما و يومئذ تآمر أعضاء الديوان على اغتيال آغا الجزائر الحاج علي فنفذوا فيه القتل يوم الخميس 14 جمادى الثانية 1082هـ/19 أكتوبر 1671 و دفن بناحية برج نافورة بالشمال الشرقي من

[1] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص165
[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص111
[3] عثمان العكاك، المرجع السابق، ص291
[4] أمين محرز، مرجع سابق، ص112

العاصمة و بموته انتهى دور حكومة الآغوات و هو العصر الثالث من العهد التركي بالجزائر[1].

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص166

المبحث الثاني: الأوضاع الخارجية خلال حكم الآغوات.

كانت الأوضاع الخارجية في عهد الآغوات تتميز بالاضطراب وعدم الاستقرار. لقد حاول الديوان الجزائري في هذه المدة (1659_1671) أن يحسن علاقاته مع فرنسا لكن الحكومة الفرنسية رفضت العروض الجزائرية و استمر قراصنتها في حرب مع الجزائر، فتوصلت الحرب بين فرنسا و الجزائر[1]. و دخل حلبة الصراع ضد الجزائر إلى جانب الفرنسيين كل من قراصنة الانجليز و الاسبان و الهولنديين. و كاد الأمر أن يتحول إلى تحالف أوروبي ضد الجزائر. إلا أن السلطات الجزائرية تمكنت بفضل سياسة عملية من تجنب تكوين جبهة أوربية ضدهم بمحالفة البعض و معادات البعض الآخر على التوالي[2]. فعندما تم ابرام السلم مع الهولنديين في 1663 تواصلت الحرب مع فرنسا و عندما استقر السلم مع فرنسا استؤنفت الهجمات الجزائرية ضد الانكليز و الهولنديين في 1670 و عندما ابرم الاتفاق مع الانجليز من جديد في 1671 اندلعت الحرب بين الجزائر و فرنسا[3].

1/ في عهد خليل آغا 1659_1660: عرفت الجزائر في عهد خليل آغا مشكلة الباستيون الذي تم تخريبه من طرف توماس بيكي thomas piquet و هو تاجر من مدينة ليون، و هذا الأخير استغل ثقة السكان بالتجار الفرنسيين و أخذ منهم منتوجات و بضائع بمبالغ كبيرة ثم فرمن الباستيون بعد أن نهب محتوياته و اختطف حوالي ثمانين شخصا من الجزائريين في سفن القراصنة الأوربيين و كان لهذا العمل الدنيء وقع الصاعقة في مدينة الجزائر[4]. إلا أن خليل آغا سمح مع ذلك للمقيمين الفرنسيين بمزاولة نشاطاتهم التجارية بكل حرية و أمر الرياس بعدم التعرض لمراكبهم بعد حصوله على ضمانات من حكام مارسيليا

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص173

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص99

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص173

[4] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830، دار هومة، الجزائر، 2010، ص86

بخصوص ارجاع الأسرى الجزائريين[1]. و في عام 1659 جاءت بعثة مارسيلية يقودها لويس كامبون louis campon الذي فوضه ملك فرنسا. ليكون الحاكم الجديد للباستيون و رغم أنه حمل معه نحو خمسين جزائريا ممن خطفهم بيكه إلا أن الديوان رفض إقراره في منصبه حتى يعاد باقي الأسرى الذين باعهم توماس بيكي و تسديد كامل ديون الباستيون[2]، فلذلك لم يتمكن من استلام زمام أمور الباستيون و اضطر للعودة إلى فرنسا.

أما بخصوص انكلترا. فإن تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبية الذي مارسته إدارة كرومويل cromwell على نطاق واسع، أثار سخط الرياس و دفع الديوان إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى حاكم انكلترا و في نهاية 1659 تفاديا لحدوث قطيعة بين البلدين، أصدرت تعليمات إلى الورد وينشلسي، سفير انكلترا الجديد إلى استانبول، ليعرج إلى الجزائر تمهيدا لعقد معاهدة سلام، لكن المحادثات لم تسفر على نتيجة تذكر، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الانكليزية للسفن الجزائرية و الأهم أن يسمح للرياس بتفتيش حمولات السفن التجارية الانكليزية و كان الجزائريون يسعون من وراء ذلك إلى ضمان حياد تام لإنكلترا في الحرب الطويلة الأمد التي كانوا يخوضونها ضد الامبراطورية الاسبانية[3].

في أيام الآغا خليل هذا وقع الاجماع من دول أوروبا فرنسا و انجلترا و هولندا على محاربة الجزائر و هذا ما سوف نتعرض إليه في عهد الآغاوات اللاحقين.

2/ في عهد رمضان آغا 1660_1661

عرف الوضع الخارجي في عهد رمضان آغا عودة الرياس إلى مهاجمة السفن التجارية الانجليزية. ففي سنة 1661 أرسل الملك شارل الثاني، كونت ساندويتش في مهمة

---

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص82

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص87

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص85

تتعلق بتسوية مشاكل القرصنة مع الجزائر. إلا أنه لم يصل إلى هذه التسوية المرغوبة[1]، مما أدى إلى شن حملة على مدينة الجزائر بقيادة ساندويتش. تعرض جمال قنان في كتابة نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث لحملة ساندويتش على مدينة الجزائر. فقال "سنة 1661 في دولة رمضان بولكباشي، أتت عمارة الانكليز بثلاث و عشرين سفينة كبارا و أراد أن يجدد الصلح الذي بينهم و بين أهل الجزائر و شرط شروطا و من جملتها أن سفائن الانكليز إذا تلاقت مع سفائن الجزائر تجوز سفائن أهل الجزائر من تحت ريحها، و إذا ظهر منها علامة الانكليز لا يفتشها أهل سفينة الجزائر بل يخلون سبيلها [2]." غير أن الشروط التي اشترطها رفضتها الجزائر، فقصف المدينة و الحصون فرد الأتراك بالمثل فدمر المركب الرئيسي الذي يحمل الأميرال و انعطبت معه أكثر وحداته و مات بها ما يربو على مائة شخص[3]. و عند المغرب من نفس اليوم أقلعت السفن الانجليزية تحمل رجالها إلى بلادهم خائبين خاسرين[4].

و في خريف سنة 1661م تمكن الأسطول الجزائري و المؤلف من ثلاثين سفينة من الاستلاء على اثنتي عشرة سفينة إنجليزية و تسع سفن هولندية و اثنتي عشرة سفينة إيطالية و فرنسية[5].

و في بداية 1661م أوفد الوزير مازران mazran إلى الجزائر أحد مقربيه، بييردي رومنياك Pirre de Romignac لإرجاع الأسرى الجزائريين الذين بيعوا في ليفورنة، و التفاوض بشأن إعادة فتح المنشآت التجارية الفرنسية و بعد مفاوضات دامت شهر تقريبا،

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص128

[2] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500_1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.ص.115

[3] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص159

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص128

[5] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص.390

توصل دي رومينياك إلى عقد اتفاق مع السلطات الجزائرية[1]. غير أن الملك لويس الرابع عشر[*]. رفض المصادقة على هذه المعاهدة لأنه كانت لديه نوايا أخرى ضد الجزائر و كانت فرنسا آنذاك تعمل في الخفاء كي تقيم موقع لها على السواحل الجزائرية بدعوى محاربة القرصنة في المغرب[2].

3/ في عهد شعبان آغا 1661_1665.

كانت الأوضاع الخارجية في عهد شعبان آغا 1661م اشتد الخلاف بين فرنسا و الجزائر[3]. و قد توالت التهجمات الحربية من قبل الفرنسيين على العاصمة و على الثغور الجزائرية[4].

و لقد كان لويس الرابع عشر (1643_1715) شديد الحقد على الاسلام و المسلمين، و في نفس الوقت كانت لديه أطماع استعمارية[5] حيث اقترح مازران أن يستولى الملك على ميناء على الساحل الافريقي يمكن استعماله للرقابة البحرية في تلك المنطقة و قد رجع الشاب لويس إلى هذه الفكرة بعد وفاة مازران سنة 1661 و في السنة الموالية عندما جعلت الأميرة البرتغالية زوجة شارل الثاني ميناء طنجة تحت السيطرة الانكليزية. كصداق

---

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص89

[*] لويس الرابع عشر: بالفرنسيةLouis XIV ولد في 5 سبتمبر 1638 و توفي في 1 سبتمبر 1715، حكم في 14 مايو 1643 قبل أشهر قليلة من يوم ميلاده الخامس، لكنه لم يكن يحمل السيطرة الفعلية حتى توفي رئيس الوزراء الكاردينال مازارين في 1661 بقي على العرش حتى وفاته قبل يوم ميلاده السابع و السبعين بأيام قليلة، كان يلقب بالملك الشمس و ذلك لاهتمامه و رعايته الأدب و الفن و هو أحد أبرز ملوك البوربون و هو الذي قام ببناء قصر فرساي في فرنسا و هو صاحب ثاني أطول فترة حكم عرفت منذ القدم التي استمرت اثنتين و سبعين سنة و ثلاثة أشهر بعد سوبهوزا الثاني ملك سوازيلند. 1899_1982 ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص296

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص129

[3] رابح بونار، المرجع السابق، ص365

[4] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص160

[5] صالح فركوس، المرجع السابق، ص99

لها. اقتنع الفرنسيون أكثر من السابق بأن عليهم أن يحصلوا على ميناء ليوازنوا به الموقع الانكليزي[1]، فقد جرى الاهتمام بوضع الخطط الحربية و العمل على احتلال الجزائر نفسها و تم ارسال بعض الجواسيس إليها منذ سنة 1658 لدراسة أوضاعها و اختيار المكان المناسب لاحتلالها[2]. و كان الرجل المسؤول على هذه الخطة هو كولبير Colbert الذي كان محل ثقة مازران.

أمرت فرنسا الفارس دوكليرفيل بالقيام بجولة حول السواحل الجزائرية للتعرف على المكان المناسب لإقامة دائمة عسكرية فرنسية[3].

و قد وجه هذا المهندس بعد مهمته السرية تقريرا إلى الوزير الفرنسي كولبير في 22 جوان 1662 يوصي فيه باختيار سطور و القل و جيجل لنزول قوات الاحتلال[4].

و بدأت الحملة في ربيع 1663 بمعركة عنيفة بين الوحدات البحرية الفرنسية و الوحدات الجزائرية، خسر فيها الجزائريون نحو العشرين مركبا. لكن محاولة الاحتلال الفرنسي فشلت مع ذلك أمام ميناء القل. وقد أراد الفرنسيون بعد فشل محاولة احتلال القل، أن يوجهوا ضربة قاضية لما تبقى من الأسطول الجزائري فتوجهوا نحو ميناء الجزائر لمفاجأة المراكب الجزائرية و اضرام النار فيها ليلا، لكن الوحدات الجزائرية تفطنت للمحاولة و كان الذي حدث هو أن المراكب الفرنسية التي كان من المقرر أن تكون في ميناء الجزائر عند منتصف الليل، لم تفطن إلا و هي على بعد ساعتين من الميناء عند الثانية صباحا[5].

---

[1] جون ب.وولف، الجزائر و أووربا 1500_1830، ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص315

[2] صالح فركوس، مختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص99

[3] جون ب.وولف، المرجع السابق، ص316

[4] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص174

[5] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل من ما قبل التاريخ إلى 1871، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2013، ص212

و بعد فشل هذه المحاولة ضد ميناء القل، فكر الفرنسيون في تنظيم حملة أخرى ضد مدينة جيجل، مستغلين في ذلك آثار الوباء الذي حصد الآلاف في الجزائر[1]. و من بين أسباب اختيار مدينة جيجل كون المدينة تشكل منفذا هاما للتجارة كانت مزدهرة في ذلك الوقت و هي الشمع و الجلود و الزيت و كذلك الأخشاب التي كانت تعتبر من أجود أنواع الأخشاب لصنع السفن[2]. فهي مدينة من السهل الاستيلاء عليها إذ لا يوجد بها سوى حامية صغيرة تتكون من عشرين جندي فقط من السهل القضاء عليهم و احتلال المدينة[3].

و في ربيع 1664 تم التحضير للحملة التي تكونت من أكثر من خمسة آلاف و خمسمائة جندي و مئات المتطوعين تحملهم ثلاث و ستون قطعة بحرية انطلقت من طولون بقيادة الدوق دوبوفور يوم 2 جويلية 1664 [4]، بعد أن استراحت في البليار أين التحق بها فرسان مالطة المشهورون بمحاربتهم للإسلام لأنهم ينتمون إلى جمعية مسيحية هي جمعية القديس يوحنا، استأنفت طريقها نحو الساحل الجزائري لتصل قبالة بجاية يوم 21 جويلية[5]، و في يوم 23 جويلية أرست سفن الأسطول عند ساحل المدينة، و رغم ضعف الحماية التي كانت بالمدينة و مع ذلك فقد تصدت لنزول العدو ببسالة و شجاعة و لقد اشتد عضدها بتعبئة من يمكن تعبئتهم من سكان المدينة و استمرت المقاومة أسبوعا كاملا رغم الفارق الشاسع في ميزان القوى بين طرفين و خاصة أن الفرنسيين كانت تدعمهم مدفعية ميدان قوية و كثيرة العدد إلى جانب مدافع سفن الأسطول و بالرغم من ذلك فلم يستتب لهؤلاء الوضع في المدينة و لم يسيطروا عليها إلا في يوم 29 جويلية 1664[6] إلا أن رد فعل السلطات

---

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص175

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830، المرجع السابق، ص92

[3] جمال قنان، ، المرجع نفسه ، ص92

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514_1830، المرجع السابق، ص130

[5] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل، المرجع السابق، ص214

[6] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص93

الجزائرية كان سريعا و حاسما. لقد أسرعت إلى تدارك الموقف بمجرد وصول الحملة إلى ساحل مدينة جيجل حيث أسرعت قوات سريعة من العاصمة كما تم تعبئة الشعب في المنطقة و هي التعبئة التي حسمت الموقف في النهاية بإلحاق هزيمة منكرة بالفرنسيين[1].

ففي 2 أكتوبر فتح الأتراك نار مدافعهم ضد الفرنسيين بدءا بالحصن الغربي، الذي لم يقاوم إلا حوالي ثلاث ساعات فقط لم يتمكن الفرنسيون من مقاومة الأتراك و مدفعيتهم و الأهالي بأعدادهم الغفيرة فشرعوا في الانسحاب يوم 31 أكتوبر، حيث بدأوا بنقل جرحاهم و مرضاهم الذين بلغ عددهم ألفا و مائتي شخص، تحولت عمليات الانسحاب من المدينة إلى فرار حقيقي بالنسبة للفرق الأخيرة، أمام ضربات الأتراك و الأهالي اضطرت القوات الفرنسية إلى التخلي عن المدفعية و حتى عن بعض الجنود[2].

في أول نوفمبر ابتعدت السفن الغازية عن ساحل جيجل، بعد أن فقدت أكثر من ألفي رجل، بين قتيل و جريح و أسير، لكن كارثة الحملة لم تتوقف عند هذا الحد، إذ ما إن وصلت إلى طولون حتى وجدت هذه المدينة تعيش على وقع وباء الطاعون. سارت إلى جزر هيبر، أين غرقت السفينة المعروفة باسم لون (قمر)، فغرق معها أحسن ضباط دوبوفور، و أصبحت قبرا جماعيا لكل من فيها مما زاد في فداحة النكبة الفرنسية[3].

غنم الأتراك كثيرا في جيجل نقلت الغنائم إلى مدينة الجزائر. يصف الأسير الفرنسي لوقران الذي كان عبدا في هذه المدينة وصول تلك الغنائم في إحدى رسائله، بقوله "لم أود تصديقه سقوط جيجل بيد الأتراك إلا عندما ألقيت نظرة إلى البحر و رأيت الأجفان العائدة و على متنها ثمانين فرنسيا أو أكثر و أربعة عشر قطعة مدفع إلى جانب غنائم كثيرة، من

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق ، ص94

[2] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل، المرجع السابق، ص215

[3] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و اسبانيا 1492_1792، المرجع السابق، ص397

بينها ملازم الكتائب الملكية الذي وقع أسيرا هناك. لقد وصلت في هذا اليوم ثلاث سفن تحمل عددا من الأسرى مماثلا للذي حملته الأجفان و الذين عوملوا معاملة جد سيئة و معظمهم كان مريضا، كما نقلت المدافع التي هي في مجموعها تتكون من اثنين و ثلاثين قطعة مصنوعة من الحديد الصلب و ستة عشر قطعة مصنوعة من الحديد و لكن لا تقل متانة عن تلك المصنوعة من الحديد الصلب. كما حملت كمية كبيرة من قطع المنجنيق و كمية هائلة من الذخيرة و القذائف و ما يملئ مغارات كبيرة من الدقيق و أكثر من ثمانمائة برميل من الخمر التي أتلفت بأمر من القائد التركي". لقد بلغ عدد الأسرى حوالي أربعمائة رجل، تحول الكثير منهم إلى أعلاج حتى يتجنبوا مصير العبيد[1].

بعد هذه الهزيمة استمر دوبوفور في مطاردة الرياس. في 17 فيفري خرج على رأس عمارة من طولون، فالتقى بهم فاضطروا للفرار إلى حلق الوادي بتونس للاحتماء بمدافعها، إلا أنه تمكن من تخريب ثلاث سفن من سفنهم في 2 و 27 مارس قصف رصيف ميناء الجزائر فرد عليه الأتراك بمدافعهم في 24 أوت هاجم سفن الرياس قبالة شرشال فأحرق اثنتين و استولى على ثلاث منها. و في هذه الأثناء التي كان الطاعون فيها لا يزال منتشرا في مدينة الجزائر، تمردت الانكشارية و قتلت شعبان آغا، ثم عينت مكانه علي آغا الذي توصل إلى معاهدة جديدة مع الفرنسيين[2].

أما مع الانجليز تمكن الجزائريون في عهد شعبان آغا من توقيع معاهدة معهم سنة 1662 استجابت لمعظم الشروط الانكليزية فقد كانوا مستعدين لاحترام المعاهدة طالما كان أسطول البحارة (الرياس) ضعيفا نظرا لتعرض الجزائر لزوبعة بحرية حطمت الكثير من

---

[1] صالح عباد، الجزائر خلال حكم تركي 1514_1830، المرجع السابق، ص131

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص95

سفنها على رصيف الميناء، أبرمت الجزائر معاهدة مع الأميرال سيرجون لاوسون يوم 23 أفريل 1662[1] **ينظر إلى الملحق رقم 2.**

إن المعاهدة الجديدة خلقت نظام مرور وافق الجزائريون على احترامه و هو يحدد باثنين عدد الرجال الذين يصعدون على ظهور السفن الانكليزية لتفتيش قوائم ركابها و بضائعها كما حاولت المعاهدة أن تنظم إعادة شراء الأرقاء الانكليز كما تضمن حرية التجارة و توقف أعمال القرصنة و تحرر العبيد الانجليز مع دفع المبلغ الذي تم بيعهم به لأول مرة في السوق[2]. كما سار الهولنديون على طريق الانجليز حيث استغل الأميرال الهولندي رويتر فترة الإرباك و الاضطراب الذي يعانيه القراصنة و أقام معهم معاهدة لمدة ثمانية أشهر تمنع القرصنة الموجهة ضد السفن و رعايا هولندا، و رعايا الملوك و الأمراء المجاورين لها أو حلفائها[3] **ينظر إلى الملحق رقم 3.**

4/ في عهد علي آغا 1665_1671م

حرص لويس الرابع عشر على التقليل من قيمة الهزيمة التي حاقت بجيشه مظهرا أن ذلك لم يؤثر في قواته تأثيرا كبيرا و قد تبين ذلك في التعليمات التي أعطاها لقائد أسطوله الدوق دي بوفور بالبقاء خلال الشتاء في البحر و العمل على الظهور ببعض قطعة أمام مدينة الجزائر "لكي لا يشعر الجزائريون بكونهم حققوا نصرا كبيرا" ففشل الحملة ضد جيجل، في نظره لا تعدو كونها مجرد حادثة بالنسبة لفرنسا[4].

---

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص128

[2] جون ب.وولف، المرجع السابق، ص322

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص391

[4] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص95

اضطرم الصراع في البحر بين الطرفين خلال سنة 1665 و نجد ملك فرنسا في بداية عام 1666 لا يزال مصمما على الاستمرار في حربه الشعواء ضد الجزائريين و السعي من أجل فرض "سلم فرنسي" في البحر الأبيض و لكن بعد شهور فقط نجد فرنسا تسعى إلى إبرام صلح جديد مع الجزائر، لماذا هذا التحول؟

أدرك لويس الرابع عشر، بعد صراع الحاد ضد دول الغرب البحرية أن الهدف الذي وضعه لإقرار "سلم فرنسي" في المتوسط هو فوق طاقته و لفترة من الوقت اعتقد أنه بإمكانه الوصول إلى غايته و خاصة عندما تمكن من إبرام صلح مع تونس في شهر نوفمبر من سنة 1665، و لكنه اضطر في النهاية إلى الاعتراف بالأمر الواقع، و المتمثل في وجود قوى أخرى في المتوسط، ليس له من وسيلة معها سوى التفاوض للوصول إلى تسوية خاصة عندما ازدادت المشاكل الأوروبية تعقيدا أمام مشاريعه و تطلعاته من أجل الهيمنة و تفوق نفوذه على ما عداه، ففي هذه الفترة اندلعت حرب بين الأراضي المنخفضة و انجلترا، و كان على ملك فرنسا أن يفي بتعهداته و يلتزم بالوقوف إلى جانب حليفته هولندا ضد انجلترا بمقتضى المعاهدة المبرمة بين الطرفين عام 1662[1]. و لقد اضطرت فرنسا بالفعل إلى إعلان الحرب ضد انجلترا في شهر جانفي 1666[2] و كانت تدرك جيدا أن مسرح الصراع بينها و بين هذه الدولة سيكون أساسا صراعا في البحر، و تريد فرنسا ضمان حياد الجزائر في هذه الحرب عن طريق إبرام معاهدة سلم جديدة معها في المرحلة الأولى ثم السعي إلى تطوير هذه المعاهدة للتحول إلى حلف موجه ضد انجلترا و الدول الأوروبية الأخرى المعادية لها[3].

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص96

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص118

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص97

بعد هذا حدث مقتل شعبان آغا و خلفه علي آغا في سنة 1665 فبدأ أعماله بفتح مذاكرات مع فرنسا، بعد أن أطلق سراح القنصل الفرنسي دوبورديو، كان علي آغا من أكثر آغوات الجزائر قوة و اقتدارا فقد استمر في منصب الآغوية من 1665، 1671 و كان يرتبط مع فرنسا بصداقة متينة و يعتبر من أكبر الأنصار البارزين و المؤيدين لفرنسا[1].

و بعد محادثات تمهيدية قام بها القنصل الفرنسي كلفت الحكومة الفرنسية أندري فرانسوا دي تروبير بأن يتفاوض مع الجزائريين لإبرام اتفاقية جديدة، و شارك في هذه المفاوضات من طرف الفرنسي جاك أرنودي غاب، وقد انتهت المفاوضات بإبرام اتفاقية يوم السابع عشر من شهر مايو 1666 و التي أقرها و صادق عليها لويس الرابع عشر في 7 سبتمبر من نفس السنة[2]، و اشترط في هذه المعاهدة إزالة تذاكر المرور للسفن و في حال عدم وجود سفن في عرض البحر يتطلب من الطرفين إرسال زورق استطلاع للمعاينة و التأكد كما نصت المعاهدة على تبادل الأسرى بين الطرفين و إعطاء القنصل الفرنسي أحقية التفضيل على القناصل الآخرين[3] **ينظر إلى الملحق رقم 4.**

بذل الانجليز جهودا كبيرة لإفساد تلك المباحثات ما بين الفرنسيين و الجزائريين و كان الانكليز قد عرضوا على الجزائريين تقديم ثلاثين سفينة حربية لاستخدامها في الدفاع عن بلادهم ضد الفرنسيين، و بموجب المعاهدة أعيد للفرنسيين ألف و مائة و ستة و عشرون أسيرا و أسس الباستيون من جديد و عين الجنرال جان آرنو gan arno مديرا جديدا للباستيون، و تم الصلح بين الطرفين و على الرغم من ذلك فإن أعمال الرياس

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص395

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص118

[3] Grammont, Histoire d'Alger , Opcit, p238

استمرت كما كانت سابقا لكن الفرنسيين لم يتعرضوا لخسائر تستوجب تقديم الشكاوى ضدهم حتى سنة 1668م[1].

و في ربيع 1668، عاد التوتر بعض الشيء للعلاقات بين البلدين بسبب مشاركتهما في حرب كريت، حيث نشط الرياس الجزائريون ضمن الأسطول العثماني و دعمت فرنسا من جهتها جانب البنادقة، و كانت النتيجة أسر الرياس لعدة سفن تجارية فرنسية، كانت تحمل المؤن إلى كانديا(Kandiye) [2].

اعتبر الفرنسيون ذلك خرقا للمعاهدة، و قاموا بإرسال المركيز دي مارتل في يونيو إلى الجزائر مطالبا بتلك السفن و بحارتها، فوافق الديوان على طلبه. حفظا للسلم القائم و تم تسليمه السفن مع بحارتها[3].

و في سنة 1669، حمل المركيز دي مارتل رسالة من لويس الرابع عشر يعرض فيها على الجزائريين مساندته في حروبه ضد أعدائه الأوربيين و في حين قبل أعضاء الديوان مبدئيا بهذا العرض، فإن طائفة الرياس أبدت معارضتها لأي تحيز تجاه فرنسا[4].

عاد دي مارتل من جديد، في شهر فبراير 1670، على رأس عمارة للشكوى من احتجاز الجزائريين لعدد من رعايا و مراكب بلاده، و لإدراج بنود إضافية في معاهدة 1666 بهدف تجنب تكرار المشاكل بين الطرفين. و مما نصت عليه البنود الملحقة المعاقبة الجسدية للقباطنة المسؤولين عن التجاوزات و اعتبار السفانين مسؤولين عن الخسائر

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص176

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص119

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص397

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص120

الملحقة بسفن الطرف الآخر كما تضمنت إلغاء حق تفتيش المراكب الفرنسية[1] **ينظر إلى الملحق رقم 5.**

و في سنة 1670م تحرك الفرنسيون و الهولنديون و المالطيون و الصقليون و الانكليز و سفن البابا بسفنهم إلى عرض البحر فجأة و قد هدفت تلك الدول من تحركاتها مهاجمة الأتراك في شمال إفريقية، و تدمير سفن الرياس و إلقاء القبض عليهم. و عندما أنزلوا قواتهم إلى البر أصيب الأهالي بإرباك شديد و عم الخوف فأسرع علي آغا بإقامة التحصينات على نهر الحراش[2].

و في شهر مايو 1671 هاجم الأسطول الانكليزي بقيادة الأميرال إدوارد سبراغEdward spragge مدينة بجاية و أشعل النار باثنتي عشرة سفينة كانت قد التجأت إلى إحدى المواقع تجنبا من قصف المدفعية عليها[3]، إزاء ذلك قام الجزائريون بمهاجمة القنصلية الانكليزية فنهبوها، و ألقوا القبض على القنصل و جميع العاملين في القنصلية، ووضعوهم في السجن[4].

و في شهر جويلية ظهر الأسطول الانجليزي قبالة مدينة الجزائر فأحرق ثلاثة مراكب جديدة و أغرق أخرى، كما أحدث تخريبا في رصيف الميناء[5].

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص102

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص398

[3] جون ب.وولف، المرجع السابق، ص328

[4] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير و الواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص336

[5] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص132

كانت هذه العمليات الانجليزية الشرارة التي أشعلت فتيل اضطرابات معقدة في الجزائر، مما أثار سخط طائفة الرياس التي وجدت أنها هي التي دفعت ثمن سياسة علي آغا[1].

حمل الرياس و الأهالي مسؤولية ما حدث على عاتق علي آغا و كان علي آغا من أنصار الفرنسيين، فعندما قدمت له فرنسا شكاوي عن موقف الرياس تجاهها، قام بمعاقبتهم، فقدموا شكاوى بحقه إلى استانبول و اتهموه بإهمال البحرية لكن علي آغا بمساعدة الفرنسيين تمكن من الدفاع عن نفسه و في سبتمبر 1671 تمردت الانكشارية على علي آغا[2]، فألقى القبض على رؤساء المتمردين و العصاة منهم و أعدمهم لكنه هزم أمام الأكثرية و قطع العصاة رأسه، و ألقوا القبض على زوجته و عذبوها بغية إخبارهم عن مكان الخزينة[3].

و هكذا وقع علي آغا ضحية حبه للفرنسيين و مواقفه المتطرفة تجاههم، علما بأن الظروف التي تعرضت لها الجزائر أبقته في الإدارة لأكثر من ست سنوات[4]، و عقب مقتله تم تعيين خمسة آغوات أو ستة في ظروف ثلاثة أيام، و قد أقتنع كثير من الضباط بعدم الجلوس على كرسي الآغوية، لأنهم تأكدوا من أن الجلوس عليه يؤدي بصاحبه إلى الموت قتلا[5].

---

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص177

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص398

[3] محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة دمشق، 2000، ص75

[4] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص100

[5] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص177

المبحث الثالث: نهاية حكم الآغاوات.

عرفت السنوات الأخيرة من حكم علي آغا صعوبات كبيرة ففي سنة 1668 تمرد الأهالي المقيمون في مدينة الجزائر و قبض على مسؤول الفرق العسكرية الأهلية من الزواوة، فذبح و مزق إربا أربا ثم علقت أشلاؤه في أماكن مختلفة من المدينة، و اشتداد الغزو الأوروبي للبلاد ففي هذه الأثناء كان الهولنديون و الانجليز و المالطيون و السردينيون و كذلك سفن البابا يطاردون الرياس بلا هوادة و يلحقون بهم خسائر فادحة، حتى أن سكان مدينة الجزائر كانوا يخشون إنزالا أجنبيا في مدينتهم[1].

لتهدئة الأوضاع لجأ علي آغا إلى توزيع الهدايا و تحصين مصب وادي الحراش لكن ذلك لم يمنع الطائفة من التحريض ضد الآغا، بعد الحملة الانجليزية الشرارة سنة 1671 و هذه الأخيرة التي أشعلت فتيل تمرد الانكشارية على علي آغا، على الرغم من أن رأس التمرد قد قتل، فإن المتمردين قبضوا على الآغا و قطعوا رأسه و عذبت الغوغاء زوجته قصد الوصول إلى المكان الذي كان يحوي أمواله[2].

عقب مقتل علي آغا شهدت مدينة الجزائر فوضى و اضطرابا في أوضاعها الداخلية، فقد هاجم خلالها الانكشاريون القصبة و نهبوا أموال و أرزاق جرايتهم[3].

اجتمع الديوان لانتخاب خلف للآغا علي، و فعلا تم ترشيح خمسة أو ستة آغوات في ظرف ثلاثة أيام إلا أنهم قتلو جميعا بعد تعيينهم في خضم الفوضى السائدة و ذلك نتيجة الخلاف الشديد و التهافت على السلطة الذي طغى بين أعضاء الأوجاق بشكل لم يسبق له

---

[1]صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص132.

[2]عثمان الكعاك، موجز التاريخ العام للجزائر، المرجع السابق، ص291.

[3]جعفر عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2002، ص165.

مثيل، و قد كانت النتيجة أنه لم تعد لأحد منهم رغبة في تولي الآغوية و غدا الجميع يرفض تسلم هذا المنصب الذي أصبح من المؤكد أن قبول المنصب يؤدي بصاحبه إلى الاغتيال الذي أصبح عادة ضد كل آغا[1].

عجز ديوان الانكشارية في الوصول إلى تعيين آغا يكون كفؤا لتولي الحكم و الخروج من الأزمة و إعادة الأمور إلى نصابها ووسط هذه الفوضى القائمة، إغتنم إسماعيل باشا هذه الفرصة السانحة، فأقام جهة الشرق غير بعيد من المدينة سرادقة و نصب قربه أذيل الخيل التي ترمز إلى مكانته، و دعا الانكشارية للإلتفاف حوله، و كان يسعى من وراء ذلك إلى أن تسند إليه مقاليد الحكم كما كان عليه الحال في عهود الولاة العثمانيين المتقدمين[2]، لكن مبادرة الباشا باءت بالفشل بسبب تحرك طائفة الرياس، حيث قام الرياس بإعلان تمردهم و عصيانهم مستغلين حالة التخبط التي تشهدها المدينة، و قد جاء عصيانهم على شكل انقلاب، و تقرر إثر ذلك استبدال الآغوات بالدايات مما أفسح المجال أمام البحارة لتسلم زمام الأمور في البلاد، فقوي نفوذهم وضعف نفوذ الانكشارية[3].

و في سنة 1659 كان الانكشاريون قد عمدوا إلى إثارة الفوضى و قدموا الشكاوى عن إدارة الباشوات السيئة و حاولوا الاستلاء على الادارة لسببين: السبب الأول: الوصول إلى ايجاد إدارة جيدة و سليمة و السبب الثاني: قطع الطريق على الرياس و منعهم من تولي زمام الإدارة في البلاد إلا أن الرياس لم يقنطوا من ذلك و حاولوا أكثر من مرة لتولي زمام الأمور، لكن آغوات الانكشارية تمكنوا من استلام الإدارة و أبعادهم عنها، و على الرغم من

---

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص134.

[2] شالر وليام، مذكرات وليام شارل، قنصل أمريكا في الجزائر (1816_1824)، تعريف و تعليق و تقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص68.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص399.

استلام الآغوات لإدارة البلاد، إلا أنهم لم يتمكنوا من تأسيس إدارة قوية تضمن لهم الاستمرار في الحكم لفترة طويلة[1].

في الواقع لقد وضع الآغوات نظاما يقوم على أساس المساواة بحيث فسحوا المجال أمام اليولداشية تولي منصب الآغوية بالتسلسل و لمدة شهرين و لكن الآغوات الذين تم انتخابهم حاولوا منذ اللحظات الأولى الإخلال بهذا النظام مخالفين الشروط المتفق عليها، فخليل آغا (1659_1660) حينما انتهت مدة حكمه رفض الالتزام بمبدأ الديوان القائم على استلام السلطة للشخص المنتخب لمدة شهرين فتمردت الانكشارية و هاجموه و قتلوه، و قد نتج عن هذا الإخلال قتل جميع الآغوات المنتخبين خلال اثنتي عشرة سنة، و اضطروا أخيرا للبحث عن نظام جديد في الإدارة، و قد أطلقوا على هذا النظام الذي اختاروه لأنفسهم نظام الدايات (جمع داي و معناه زعيم باللغة التركية) على أن يبقى الداي في الحكم طول حياته و يتولى تنفيذ أوامر و تعليمات الديوان صاحب السلطة العليا في البلاد[2].

لقد تدخل الرياس و عينوا أحدهم دايا للجزائر و هو الحاج محمد وضعوا بذلك نهاية لنظام الآغوات الدموي. حول أسباب تدخل الرياس و علاقاتهم الاجتماعية يقول جون ب. وولف. في كتابه الجزائر و أوروبا: لقد كان الرياس "مهددين تهديدا خطيرا بهذه الفوضى، فقد كانوا أغنى الناس في الجامعات المتنفذة وكانوا يملكون الفيلات في ضواحي الجزائر و المنازل بالمدية و كانوا يملكون الرقيق بالإضافة إلى الثروة من البضائع و الدراهم، كما كانوا متعودين على القيادة، و بذلك كانت الفوضى المشار إليها تهدد ثروتهم كما كانت تهددها الأساطيل الأجنبية عندما تتدخل في مهنتهم كقراصنة و كان الرياس يجدون حلفاءهم في صفوف أغنياء الحضر (البلدية) و اليهود الذين كانوا من جهة يدبرون تجارة الجزائر و من

---

[1]عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص399.

[2]رابح لونيسي، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص38.

جهة أخرى كانوا يملكون الكثير من السفن في أسطول القرصنة فهؤلاء كانوا أيضا مهتمين باستتباب النظام و لكنهم لم يكونوا يملكون، سواء في ذلك البلدية أو اليهود أية قاعدة عسكرية أو سياسية يتحركون منها لحسابهم[1]."

إن رياس البحر الجزائريين كانا متحدين أقوياء رغم ما كانت عليه البلاد و الجهاز الحكومي من اضطراب و فوضى في عهد الآغوات. و قد سجلوا انتصارات عظيمة في معاركهم البحرية فمارسوا نشاطهم البحري ممارسة شديدة و عنيفة و لقد وجهوا ضربات قوية و منظمة لسواحل الايطالية و الاسبانية و حققوا من جرائها نصرا كبيرا و غنموا الشيء الكثير و في سنة 1661 هاجموا سواحل صقلية وسواحل البحر الأدرياتيكي و في سنة 1663 أنزلوا قواتهم بجوار نابولي و قادش كما هاجموا قبلها السواحل الإسبانية و جزر ليفورن و جزر البليار و غنموا أشياء لا حصر لها[2]. و في سنة 1664 حاصروا البندقية و في سنة 1665 هاجموا الأسطول الهندي و استولوا على بعض سفنه وفي سنة 1666 أسروا أعدادا كبيرة من نابولي و أوترانتو و كروتون و في سنة 1667 ألقوا القبض على سفينة هندية كما نهبوا المناطق المجاورة لنابولي و في سنة 1668 هاجموا البندقية و من ثم بوليه و كالابريا و أسروا العديد منهم و في سنة 1669 عادوا ثانية لزيارة جنوة و موناكو و كورسيكا و أحضروا منهم آلاف الأشخاص[3]، و في سنة 1670 نزلوا في فوغيا و أسروا موظفا جمركيا و استولوا على الأشياء الموجودة في المبنى، كما لاحقوا قافلة بحرية في بحر المحيط و هاجموا مملكة نابولي و الأدرياتيكي. تجنب قراصنة الجزائر التعرض للسفن الفرنسية خلال تلك السنوات كون الفرنسيون كانوا يعتبرون أنفسهم من أكثر الدول المسيحية

---

[1] جون. ب وولف، المرجع السابق، ص317.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص125.

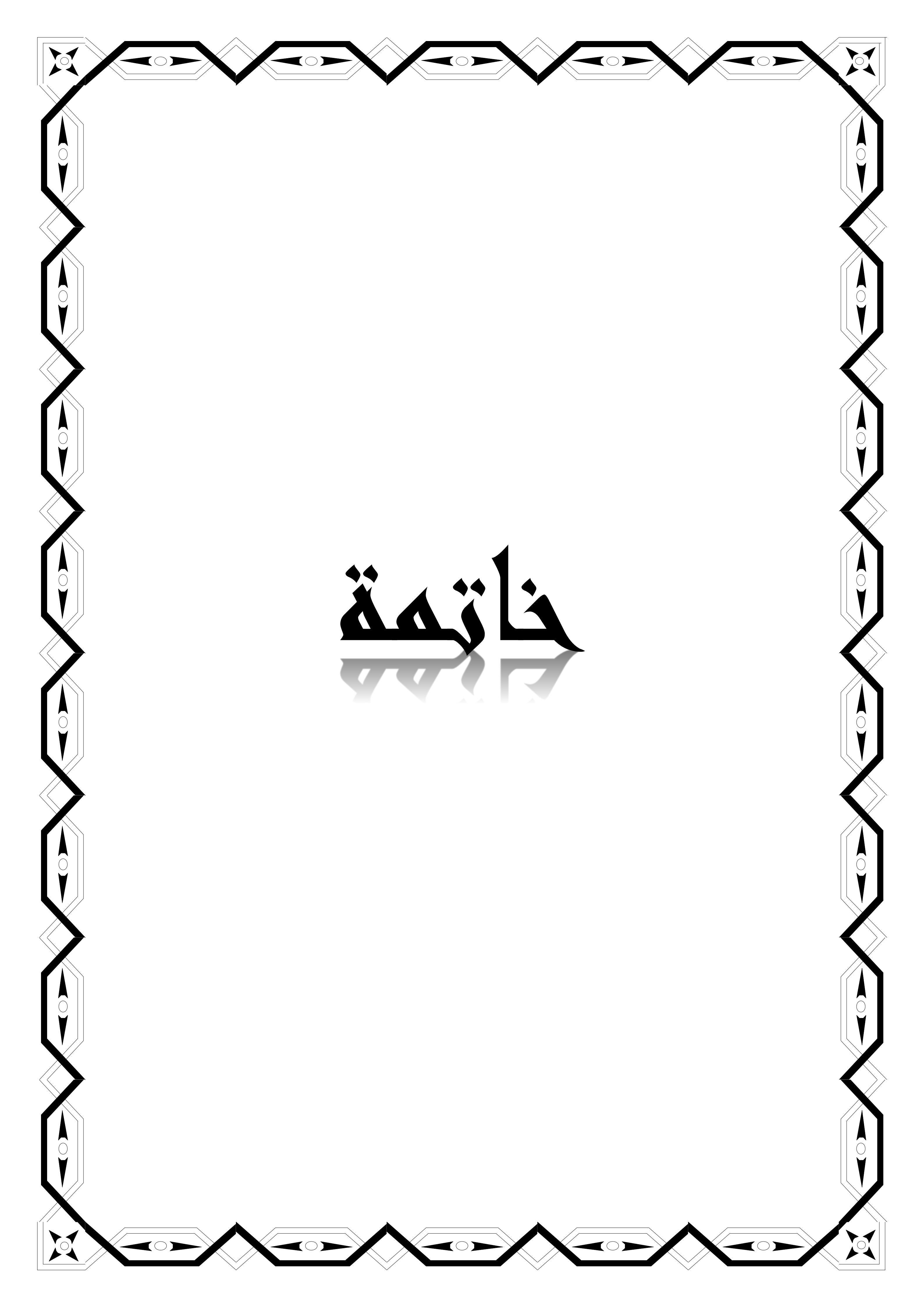
[3]ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص126.

صداقة للدولة العثمانية و هذه الأخيرة كانت تعاملهم معاملة حسنة منطلقة من أن الفرنسيين يكنون لها الصداقة و الوفاء[1].

و هكذا آلت السلطة إلى طائفة رياس البحر القوة المنافسة للجيش الانكشاري و عودة الرياس من جديد إلى الواجهة و إمساكهم بزمام السلطة داخل الايالة خوفا من ضياع امتيازاتهم و ثرواتهم في البلاد.

---

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص400.



خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

أولا: كان للعامل الديني الأثر البالغ في اتصال العثمانيين بالجزائر و تحريرها من الغزو المسيحي الصليبي فقاد البحارة العثمانيين عمليات الفتح في سواحل شمال إفريقيا ثم استقروا بها بطلب من الأهالي المحليين، فكان ذلك الأمر، و من ثمة ثبت العثمانيين أقدامهم بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518 لتصبح أول إيالة عثمانية إسلامية في شمال إفريقيا.

ثانيا: تميزت الأوضاع في الجزائر العثمانية بعدم الاستقرار خاصة في أنظمة الحكم حيث تعاقب على حكم الجزائر البيلربايات و الباشوات وصولا إلى مرحلة الآغوات سنة 1659.

ثالثا: كان نظام الآغوات 1659_1671 من أسوء مراحل الحكم العثماني في الجزائر، فمن اهتزاز في نظام الحكم إلى الإغتيالات التي كثرت إلى التآمرات التي تحاك ضد الحكام إلى الخسائر التي تتعرض لها الجزائر عن طريق أساطيل أوروبا إلى سيطرة الفوضى العارمة و عدم الاستقرار الذي عم. فحكم الآغا لمدة شهرين ثم عزله و الاتيان بآخر هو حكم لا محالة محكوم عليه من البداية بالسقوط و الإنهيار فكان معظم الآغوات لا يموتون موتة طبيعية، إما بالإغتيال أو بالقتل و إما بالإقالة عن طريق القوة كما أن طائفة الرياس كانت تغذي إثارة الاضطراب و القلاقل ضد الآغوات بهدف استرجاع السلطة و الحكم الذي انتزع منها.

رابعا: أدى هذا النظام البلاد إلى وضعية جد سيئة أكثر من ذي قبل فجرها إلى صراعات داخلية لا حصر لها، لأن هذا النظام إنما جاء نتيجة رغبة الطبقة العسكرية الحاكمة في فرض رقابة مستمرة على السلطة التنفيذية، و حرصها على تلبية رغبات رؤسائها و عجزها عن الذوبان في إطار الدولة، فقد سادت المنافسات و الصراعات فيما بينهم، هذا الشيء الذي أثر بشكل كبير على استقرار أوضاع الحكم في الجزائر، و تسببت في ضعف القوة العسكرية الجزائرية نتيجة تعرضها لضربات أوروبية خارجية و ثورات داخلية، هذه الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر أدت بالدولة العثمانية إلى منح استقلالية محدودة.

خاتمة

خامسا: إضمحلال نفوذ السلطان العثماني و غياب السيادة العثمانية في الجزائر حيث أن النظام الجديد (الآغوات) هو نوع من الديمقراطية داخل الطبقات العسكرية و هو نظام لا يساعد على الاستقرار و يمتاز بالاستقلال عن الباب العالي، فمهمة الآغا كمحاولة في الحقيقة للإنفصال عن الخلافة العثمانية و الاستقلال بالجزائر حيث أخذ الجيش يستقل بتدبير شؤون البلاد دون إذن و لا موافقة من السلطة المركزية في اسطنبول، فتم اسناد السلطة التنفيذية للآغا على ألا تزيد مدة حكمه عن شهرين فقط ليأتي بعده آغا آخر و جعل السلطة التشريعية في يد مجلس الديوان.

سادسا: تحمل الأهالي أثار الاضطرابات المستمرة فدفعوا الثمن باهضا على جميع المستويات حيث أدت حالة التمرد من الأهالي و كذلك من الانكشارية إلى تغيير أكثر من خمسة أغوات خلال سنة 1671 و هو ما أدى إلى تحفز طائفة الرياس من جديد لإستعادة السلطة منهم لأن هذا النظام الآغوي لم يكن همه الوحيد سوى نزواته و شهواته و نتيجة لسوء تدبير الحكام و سياستهم التي لم يكن الهدف منها سوى الأنانية و حب الذات و جمع أكبر قدر ممكن من المال و التخلي عن الرعية فازدادت بذلك حدة الصراع و تفاقمت الأوضاع نتيجة تفاقم الأهواء و الرغبات حتى غدا العامل البشري عبئا على أرضه و بات العجز واضحا و الفشل ذريعا على إقامة أمة واحدة منصهرة في بوتقة واحدة تدرك تحديات العصر _آنذاك_ و تعمل للمستقبل حتى لا تصبح على مثل هذه الحالة التي هي عليها الآن و صدق الله العظيم حيث يقول "و لا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين" سورة الأنفال. آية 46.

و هكذا يمكن القول أن نظام الآغوات الذي دام اثنا عشر عاما كان يحمل في طياته بذور فنائه، الانحلال و التفكك و الفوضى فلم يستطع هذا النظام أن يثبت سلطته أو يفرض نفوذه في خضم تلك التناقضات التي سيطرت على نظامهم، و مهما يكن فإن عهد الآغوات

خاتمة

قد ألغي بإغتيال علي آغا 1671 بمقتضى قرار الديوان الذي قام بتعويضه بنظام الدايات حيث سيطر رياس البحر على الحكم من جديد و انتزاع السلطة من يد الآغوات لتشهد الجزائر عهد آخر من 1671 إلى غاية الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر سنة 1830 و هو آخر مرحلة من مراحل الحكم العثماني في الجزائر.


قائمة
الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1:

قائمة الآغوات الذي تولوا حكم الجزائر من 1659 _1671.[1]

اسم الآغا	مدة حكم حسب التاريخ الهجري	مدة الحكم حسب التاريخ الميلادي
خليل	1071_1070	1660_1659
رمضان	1072_1071	1661_1660
شعبان	1076_1072	1665_1661
علي	1082_1076	1671_1665

[1] عثمان الكعاك، المرجع السابق، ص290.

قائمة الملاحق

الملحق رقم2: معاهدة الجزائر مع انجلترا 1662:

البند 1:

سيسود منذ اليوم سلم جيد و راسخ بين قداسته جلالة الملك و بين الباشا و ديوان حكومة الجزائر و الأراضي التابعة لها، فلن يقع إيذاء و لا اعتداء ضد بعضهما البعض: لا بين سفنهما و لا رعاياهما و لا بين شعبيهما و لكن سيتعاملون فما بينهم بكل ود و صداقة كل السفن التابعة لملك بريطانيا العظمى أو لرعايها تستطيع الرسو في ميناء الجزائر أو في أي ميناء آخر تابع لحكومة الجزائر. و تستطيع التعامل و البيع و الشراء كما هو الشأن في الماضي مقابل دفع رسم عشرة في المائة كما هي العادة بدون أن يمنعها من ذلك أي أحد من رعايا الجزائر كما لن يؤذى أي أحد من رعايا جلالة الملك سواء بالقول أو بالعمل.

البند 2:

و كل سفنهم سواء منها التابعة لقداسة جلالته ملك بريطانيا العظمى أو لرعاياه أو تلك التابعة للجزائر تستطيع الإبحار في أمان و الإتجار بكل حرية بدون أي مانع أو إيذاء من أي نوع.

البند 3:

كل رعايا ملك بريطانيا العظمى الذين هم الآن عبيدا في مدينة الجزائر و في أي ميناء من موانئها سيطلق سراحهم و يعتقون مع دفع المبلغ الذي تم بيعهم به لأول مرة في السوق، و لن يسمح في المستقبل لا باسترقاق و بيع أو شراء أي أحد من رعايا جلالته، لا في مدينة الجزائر و لا في أراضيها.[1]

---

[1]جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص117

قائمة الملاحق

البند 4:

إذا قامت سفن تابعة لتونس أو لطرابلس أو لسلا أو لأي ميناء آخر بالإقتياد إلى ميناء مدينة الجزائر أو إلى أي أحد من الموانئ التابعة لها بحارة أو أمتعة هي ملك لرعايا جلالته ملك بريطانيا العظمى فإنه لن يسمح لهم بيعها في أراضيها.

البند 5:

و من الآن فصاعدا فإن ممتلكات رعايا جلالته المقيمين في الجزائر لن تصادر لا من طرف الباشا و لا الآغا و لا من طرف أي وزير آخر و لكنها توضع بين يدي قنصل إنجلترا.

البند 6:

يستطيع قنصل إنجلترا المقيم في مدينة الجزائر و كذلك رعايا جلالته القيام بشعائر دينهم بدون أن يمنعهم أحد و لا إيذائهم بسبب ذلك لا بالقول و لا بالعمل.

البند 7:

إذا اعتدى أحد من رعايا جلالته على تركي أو على واحد من سكان الأصليين فإنه يعاقب إذا ما تم القبض عليه. و لن يقتص في حالة فراره لا من القنصل و لا من أي أحد من رعايا جلالته.

البند 8:

إذا أرست سفن جلالته الحربية في ميناء مدينة الجزائر أو في ميناء آخر يتبعها و معها غنائم، فإنها تستطيع بيعها و التصرف فيها كما يحلو لها بدون مضايقة أو إزعاج من أي أحد كان، كما أنها لن تدفع أي رسم أو ضريبة و يمكن لهذه السفن أن تتزود بالمواد التي هي في حاجة إليها معاشية أو غيرها، و شرائها في السوق بكل حرية.

قائمة الملاحق

البند 9:

كل السفن التابعة لرعايا جلالته ملك بريطانيا العظمى و التي ترتاد إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد الموانئ الواقع في أراضيها فإنها تدفع على السلع التي تقوم بيعها الرسوم التقليدية المعهودة و تعيد شحن السلع التي لم يتم بيعها بدون دفع أي شيء عنها.

البند 10:

لن تعتبر السفن التابعة لجلالته أو لرعايه التي تتجح إلى إحدى الموانئ التابعة للجزائر، غنيمة كما لن يتم الاستيلاء على السلع التي تحملها و على أمتعتها كما لن يسترق بحارتها كذلك بل على العكس فإن سكان الجزائر سيبذلون كل ما في وسعهم لإنقاذ رجالها و أمتعتهم.

البند 11:

لن يجبر القنصل و لا أي أحد من رعايا جلالته على دفع دين أي انجليزي أو أحد آخر من رعايا جلالته إلا إذا كان ضامنا له.

البند 12:

في حالة حدوث نزاع، لن يمتثل أي أحد من رعايا جلالته أمام أي قضاء غير قضاء الديوان.

البند 13:

و بخصوص النزاعات التي قدمت تنشب بين رعايا جلالته أنفسهم فإنه لن يتم الفصل فيها إلا من طرف القنصل.

البند 14:

لن يؤذى و لن يعتدى على أي أحد من رعايا جلالته، أكان تاجر أم غيره، سواء أكان عابرا و مقيما على ظهر السفينة أم نزل إلى المدينة و في هذه الحالة فإن ترتيبات البند الثاني ستراعى بكامل

مدلولها عند التقاء السفن التجارية التابعة لرعايا ملك بريطانيا العظمى بالسفن الحربية التابعة للجزائر، في البحار الغير التابعة لأراضي جلالته، فإن هاته الأخيرة تستطيع أن ترسل شخصين مع طاقم الزورق الذي يقلهما لزيارتها، و لن يسمح لغيرها بالصعود إليها بدون إذن قائد السفينة.

البند 15:

و عندما تقوم السفن التجارية باستظهار الجواز المستخرج من طرف أميرال إنجلترا الكبير و يتم فحصها من طرف الزائرين فإنهما سيخليان السبيل للسفينة المعنية في الحين، و في حالة ما إذا كان قائد التجارية لم يستظهر جواز أميرال إنجلترا الكبير. و كان معظم المقلين للسفينة من الركاب هم رعايا جلالة ملك انجلترا فإنه سيخلا السبيل لهذه السفينة كذلك و ترك حرية لها للتوجه حيث تشاء بشحنتها و سلعها و أمتعتها، نفسر الإجراء سيتبع إذا التقت السفن الحربية التابعة لملك انجلترا بالسفن التابعة للجزائر فإن رياسها يستظهرون الجواز الموقع من طرف الأمير حاكم الجزائر. و يكون الرجال المقلين لها معظمهم من الأتراك أو من سكان البلاد فإنه سيخلى سبيلها حتى و لو وجد من بينهم أجانب و معهم سلعهم.

و بمجرد التوقيع على هذه البنود فإن كل الأضرار و الخسائر التي ألحقها الطرفان ببعضهما البعض ستعتبر مهلة و منسية أما بخصوص الخسائر و الأضرار التي قد سيلحقها الطرفان ببعضهما قبل أن يصل إلى علمهما إبرام هذا الصلح فإنه سيتم تعويضها كاملا و المسلوبات العينية منها يتم استردادها.

وإذا ما حدث تظلم من طرف أو من آخر فإنه لا يجوز بتر هذا الصلح إلا بعد رفض إقرار الحق و تقديم الترضيات.

البند 16:

و إذا ما حدث أن وقع خلاف بين الطرفين و أدى ذلك إلى حدوث القطيعة بينهما، فإن قنصل انجلترا له الحرية الكاملة في الانسحاب متى شاء إلى حيث شاء. سواء إلى بلاده أو إلى أية

جهة أخرى بصحبة خدامه و ممتلكاته، كما يستطيع أن يتوجه بكل حرية إلى السفن الراسية في المرسى و إلى الريف.

الملحق رقم3: معاهدة الجزائر مع هولندا 1662:

البند 6:

لا يسمح لأية سفينة من مدينة الجزائر أو تابعة لهاته الدولة بالارتياد للموانئ و شواطئ الأراضي المنخفضة، للتزود بالذخائر الحربية و بالمواد التموينية، كما لا يسمح لها بالقرصنة و مهاجمة رعايا هاته الدولة، و لا رعايا الملوك و الأمراء المجاورين لها أو حلفائها كما لا يسمح لسفن الجزائر بحمل غنائم إلى موانئها من أجل بيعها و بأية صورة كانت، كما لا يحق لسفن الجزائر أن تحتفظ بأي عبد مسيحي و من أية جنسية كانت للخدمة فيها. و في حالة وجود أحد من هؤلاء بها عند دخولها إلى إحدى موانئ الدولة (هولندا) فإنه يحق لها أخذهم منها بدون دفع أية فدية، ذلك أن معاهدات السلم القائمة بينهما و بين جيرانها، و كذلك قوانينها لا تسمح لها بحجز هؤلاء الأسرى في موانئها، و يبقى متفقا عليه أن سلطات الجزائر ستعامل بالمثل، سفن الأراضي المنخفضة عند دخولها لموانئها.

البند 14:

و في حالة فرار أي أحد من الأسرى، و من أية جنسية يكون، و التجأ إلى إحدى السفن التابعة للأراضي المنخفضة الراسية في إحدى الموانئ التابعة لدولة الجزائر فإنه يجب على ربان السفينة إحظار قنصل الأمة المعتمد بالحادث و في حالة ما إذا لم يبلغ بذلك و تبين بعد التحقيق أن الأسير قد فر من على متن السفينة، فإنه يتحتم على القنصل أن يدفع فديته بالسعر الذي بيع به في السوق لأول مرة.[1]

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص122

قائمة الملاحق

البند 15:

كل رعايا دولة الأراضي المخفضة الذين يؤسرون على ظهر سفن معادية للجزائر، سواء أكانوا أجراء أو مجرد مسافرين فإنه سيتم إطلاق سراحهم إذا كانوا على ظهر سفينة تجارية أما إذا كانت سفينة حربية فإنهم سيؤسرون و يسترقون.

قائمة الملاحق

الملحق رقم4: معاهدة السلم بين مملكة فرنسا و مدينة و مملكة الجزائر المبرمة في 17 ماي 1666.

البند1:

إن المعاهدة المبرمة بين الإمبراطورين أو أسلافهما و كذلك تلك التي سوف يبرمها سفير فرنسا و المبعوث الخاص إلى باب السلطان من أجل السلم و راحة ممالك الإمبراطوريتين، سوف تطبق بدقة و إخلاص من الطرفين بدون أن يعمد أي منهما إلى الاخلال بها بطريق مباشر أو غير مباشر.

البند 2:

كل الاستفزازات و الأعمال العدائية سواء في البحر أو على البر، ستتوقف بين الطرفين، و في المستقبل فإن بحارة مملكة الجزائر عند إلتقائهم بالسفن و المراكب الفرنسية سواء منها القادمة من المشرق أو من البحار الغربية سوف لن يقوموا بزيارتها (تفتيشها) و بصفة عامة فلن يمسوا أي أحد من التجار المبحرين تحت راية فرنسا من رعايا جلالة الملك و لن يمدوا أيديهم لأي شيء لا إلى الأشخاص و لا للسلع و لا لغيرها التي هي في حوزتهم و لا لتجهيزيات هذه المراكب و لأجل ضمان أكثر لتطبيق هذه المعاهدة ذلك أن الخرق الذي وقع للمعاهدة السابقة كان بسبب الأعمال التي قام بها البحارة الخواص فصاحب المقام الأرفع الباشا و الديوان و الأوجاق يأمرون هؤلاء بعدم المساس بهذه المعاهدة بأية صورة كانت، و ملزمون مستقبلا قبل خروجهم من الموانئ التزود بجوازات مستخرجة من القنصلية الفرنسية الموجودة في هذه المدينة (الجزائر) للتعرف عليهم من طرف السفن و المراكب الفرنسية لأجل منع المراكب الحربية الطرابلسية أو المغربية من التستر تحت وحدة اللغة ووحدة الراية.[1]

---

[1]جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830، المرجع السابق، ص332

قائمة الملاحق

البند 3:

يمنع تسليح أية سفينة في الموانئ الفرنسية لغرض الهجوم على السفن الجزائرية، و في حالة ما إذا قام أحد من رعايا صاحب الجلالة و الذي هو في خدمة دولة أخرى بالاعتداء و الهجوم على السفن الجزائرية تحت رعاية هذه الدولة، فإن صاحب الجلالة يشجب ذلك و يتعهد أيضا بعدم منح اللجوء إلى موانئه لأحد من هؤلاء، و لن يسمح لهم باقتياد أتراك هذه المدينة و المملكة المعنية إليها.

و إذا حدث أن أرسى أحد هذه المراكب في موانئه فإن جلالته سوف يقوم بإطلاق سراحهم في حال ورد أمتعتهم و حوائجهم و في المقابل فإذا حدث و سيق فرنسيون بالقوة إلى موانئ مدينة و مملكة الجزائر من طرف قراصنة ممالك و بلدان أخرى تابع للسلطان، فإنه سيطلق سراحهم في حال و ترد إليهم كل أمتعتهم.

البند 4:

كل الأرقاء الفرنسيين الموجودين في المدينة وفي كل أنحاء مملكة الجزائر و الذين أسروا تحت أية راية كانت و كذلك الذين يحتمل أن يؤسروا في المستقبل تحت أية صفة و في أي ظرف كان، بدون استثناء أحد، فإنه سيطلق سراحهم بالرضى و حسن النية، كما أن رجال الأجواق الموجودين في فرنسا الذين أسروا من على سفن مدينة و مملكة الجزائر و تحت رايتها فإنه سيطلق سراحهم كذلك.

البند 5:

إن الأجفان و المراكب الأخرى سواء منها الحربية أو الخاصة بنقل البضائع التابعة لطرف أو لآخر فإنها عندما تلتقي في البحر و تتبادل الوثائق و تتعارف على بعضها البعض، الباتنتا بالنسبة للمراكب الفرنسية و جوازات القنصل الفرنسي بالنسبة للمراكب الجزائرية عن طريق إرسالها إلى بعضها البعض بواسطة القوارب، فإنها تتبادل المعلومات المفيدة لكليهما و كل طرف يستقبل سفن

الطرف الآخر في موانئه كصديق حميم و تمنح له كل التسهيلات لاقتناء المواد الغذائية و الذخيرة و السلع التي هو في حاجة إليها و دفع ثمن ذلك بالسعر الجاري (في السوق).

البند 6:

لإرساء دعائم التجارة بصفة قارة و ثابتة فإن الأمجد الباشا و الديوان و الأوجاق سوف يرسلون إذا ما رغبوا في ذلك اثنين من الأعيان من بينهم، للإقامة و الاستقرار في مدينة مرسيليا للسماع في عين المكان إلى الشكاوى التي قد تقدم إذا ما حدث انتهاك لهذه المعاهدة، فهذان الشخصان سيحظيان بكل الرعاية و المعاملة الحسنة، كما أن قنصل فرنسا الذي يقوم بنفس المهمة في مدينة و مملكة الجزائر سيعامل بمثل ذلك كذلك

البند 7:

إن القنصل المعني سيتمتع بالتكريم و التسهيلات و كل الامتيازات التي منحتها أو ستمنحها في المستقبل الاتفاقات التي ستبرم بين الامبراطوريتين (السلطان و ملك فرنسا) في المستقبل و بهذا الخصوص فإن القنصل الفرنسي سيتمتع بحق الأولوية و السبق على غيره من القناصل، و يحق له القيام بإحياء شعائر الدين المسيحي في منزله أو مع كل الفرنسيين الموجودين في المدينة المذكورة، كما أن له امتياز حق تبديل مترجمة إذا ما رأى ذلك ضروريا.

البند 8:

لا يجوز إجبار لا القنصل و لا أحد رعايا جلالة الملك على دفع دين فرنسي آخر أو غيره إن لم يكن قد تعهد بذلك كتابة كل الأمم التي تتعامل و تتاجر في المدينة، و مملكة الجزائر التي ليس لها قنصل يمثلها يجب عليها أن تعترف بقنصل فرنسا كممثل لها و تدفع الرسوم التقليدية المعروفة بدون اعتراض.

البند 9:

إن الأقمشة و المواد الغذائية التي يستقدمها القنصل لسد حاجاته الشخصية أو لتقديمها كهدايا، لن تخضع لأي رسم أو ضريبة و كذلك المواد التموينية التي يشتريها في عين المكان لسد حاجاته العائلية، و في حالة وفاة أحد من الفرنسيين أو أي شخص آخر تحت الحماية الفرنسية في أي مكان في عموم مملكة الجزائر، فإن ممتلكاته تؤول إلى الشخص الذي أوصى له بها أن له الحق فيها، و في حالة حدوث خلاف من أي نوع كان أودى إلى حدوث القطيعة فإنه يسمح في هذه الحالة للقنصل المعني بالانسحاب و التوجه إلى أية جهة يريدها. كما يحق للتجار الفرنسيين و للخدم الذين معهم الخروج من مدينة و مملكة الجزائر صحبة أمتعتهم و ممتلكاتهم بكل أمان.

البند 10:

و إذا حدث أن غرقت سفينة أو أي مركب فرنسي قرب شواطئ مدينة الجزائر فإنه سوف تقدم لها المساعدة في البحر أو على الشاطئ من طرف سكان المنطقة، كما يتم تسليم المركب و السلع لأصحابها أو توضع بين يدي القنصل و إذا لم تبع هذه السلع أو غيرها في المدينة و مملكة الجزائر فإنه لن يدفع عنها أي رسم أو ضريبة، كما أن السفن التي تحمل البضائع التي تم إنقاذها ليس لها أن تدفع رسم الإرساء عند خروجها من الميناء، و في حالة وقوع مثل هذه الحادثة للسفن و المراكب الجزائرية على الشواطئ الفرنسية فإنها سوف تحظى بنفس المعاملة.

البند 11:

إذا ما قام أحد من رعايا جلالته بضرب أو إساءة معاملة تركي أو واحد من الأهالي فإنه سيعاقب إذا ما تم القبض عليه بعد إحظار القنصل، و لكن في حالة فراره فإنه لا يمكن الاقتصاص من القنصل و لا من أي شخص آخر، و يبقى متفقا عليه أن الأرقاء من الفرنسيين الموجودين بين أيدي الأتراك و الأهالي لا يمكن إجبارهم بالقوة و لا بالتهديد باستخدام القوة لردهم عن دينهم.

قائمة الملاحق

البند 12:

سيعامل التجار الفرنسيون في جميع موانئ و مرافئ مملكة الجزائر بخصوص تفريغ السلع و الرسوم المستخلصة عليها مثل ما يعامل غيرهم من أية أمة أجنبية و أفضل، و إذا ما حدث شيء في المستقبل من شأنه أن يؤدي إلى التذمر فلا يجوز للطرف الذي يعتبر نفسه مؤذى أن يبادر إلى استخدام القوة أو القيام بعمل مماثل إلا بعد رفض ترضيته. و زيادة على ذلك فإن معاهدات الامتيازات التي أبرمت ستحترم من طرف كل من الجانبين، و لأجل عدم انتهاكها من طرف رعايا الامبراطوريتين فإنه سيتم إعلانها و نشرها في كل المناطق في البلدين في أقرب الآجال كل هذه البنود تم الاتفاق عليها في جمعية عامة و حددت و تم التوقيع عليها من طرف الباشا في الديوان مجتمعا.

قائمة الملاحق

الملحق رقم5: بنود ملحقة بمعاهدات 1666 أضيفت في شهر فبراير 1670.

البند 1:

من أجل المحافظة و دعم الانسجام و حسن التفاهم بين أمتي مملكة فرنسا و الجزائر فقد تم الاتفاق بين الأجل الأرفع السيد دوريان ماركي دي مارتل و اللواء الملازم في القوات البحرية لجلالة الملك و بين الأمجد الباشا و الديوان و أوجاق مدينة و مملكة الجزائر بإضافة البنود الآتية للمعاهدة المبرمة عام 1666 بين الملك و سلطان الجزائر.

البند 2:

بسبب وفاة الدوق دي بوفور فإن صلاحيات الأميرالية أصبحت تمارس باسم الملك و على ذلك فإن جوازات المرور سوف لن تحمل منذ الآن فصاعدا توقيع السيد بوفور، و إنما سوف تزود السفن بوثائق الابحار مختومة بخاتم الملك يصدرها الموظفون في الموانئ التي تخرج منها هذه السفن.

البند 3:

على اعتبار أن التجاوزات التي حدثت للمعاهدة الأخيرة قد مست بصفة خاصة البند الثاني من هذه المعاهدة، فإننا رأينا أنه من الأفضل أن يتم إقرار مبدأ المعاقبة الجسدية للبحارة المسؤولين عن هذه التجاوزات، و لتأمين الأمتعة و الممتلكات فإنه تقرر كذلك اعتبار أصحاب المراكب مسؤولين عن أعمال بحارتهم.[1]

[1]جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830، المرجع السابق، ص336

قائمة الملاحق

البند 4:

تتميما للبند الخامس للمعاهدة المذكورة فإنه يضاف إليها بأنه لن يسمح في المستقبل بزيارة (تفتيش) المراكب الفرنسية و أنه مجرد التعرف عليها بكونها فرنسية، سيسمح لها باستئناف رحلتها بدون مضايقتها أو المساس بأي أحد من ركابها من أية جنسية كانت و لا لأي شيء من أشيائهم و أمتعتهم، و ستعطى أوامر لآغا كل سفينة حربية بمساعدة المراكب الفرنسية عند الحاجة و يعاقب المخالف لهذه الأوامر عقوبة جسدية.

البند 5:

لا يسمح ببيع أو شراء أي فرنسي في الجزائر تم أسره تحت أية راية كانت كما لا يسمح بذلك أيضا بالنسبة لأي تركي من مملكة الجزائر في فرنسا، و عندما يحوم الشك حول هوية الأشخاص فإنه يحمل الشك على الجانب الذي هو في مصلحة الأسير، فالذي ادعى بكونه فرنسيا سوف لن يباع بل يحبس فقط إلى أن يتم استجلاء حالته بوضوح.

البند 6:

إذا قامت المراكب البحرية الجزائرية الموجودة حاليا في البحر بالاستلاء على بعض المراكب الفرنسية فإنه يتم ردها بمجرد وصولها إلى مدينة الجزائر مع كل سلعها و أمتعة بحارتها و نقودهم و كل الأشياء التي في حوزتهم، كما تتعهد بالمعاملة بالمثل إذا ما قامت السفن الفرنسية بالاستلاء على بعض المراكب الجزائرية.


قائمة
المصادر
والمراجع

قائمة المصادر:

أ/ القرآن الكريم:

ب/ الكتب المصدرية:

1_ الحمودي ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، المجلد 5، درا صادر، بيروت، 1957.

2_ خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم و تعريب محمد العربي النربيري، مؤسسة الوطنية للنشر، 2009.

3_ الخطيب لسان الدين، الاحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، ج1، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974.

4_ دراج محمد، مذكرات خير الدين بارباروس، ط1، شركة الأصالة، الجزائر، 2010.

5_ شالر وليام، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816_1824)، تعريب و تعليق و تقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

6_ شوفالية كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510_15)، ترجمة جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

7_ المزاري آغابن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا، تحقيق، يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1990.

8_ المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، دار الهدى، الجزائر، 2008.

9_ مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقيق عبد الله حمادي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

10_ نينل الكسند روفنادو لينا، الامبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية، ترجمة، أنور محمد ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

11_ وولف جون ب، الجزائر و أوربا 1500_1830، ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

قائمة المراجع:

1_ بركات مصطفى، الألقاب و الوظائف العثمانية، دار غريب، القاهرة، 2000.

2_ بوعزيز يحي، أعلام الفكر و الثقافة في الجزائر المحروسة، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1995.

3_ بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

4_ بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

5_ بوشاقور أحمد، تاريخ الجزائر من العهد القديم إلى 1954، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

6_ بونار رابح، المغرب العربي تاريخه و ثقافته، ط3، دار الهدى، الجزائر، 2000.

7_ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

8_ بيضون جميل و آخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، 1992.

9_ التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

10_ الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي إلى الوقت الحاضر ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007.

11_الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث الجزائر، المدية، مليانة دار الأمة، الجزائر، 1971.

12_ الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

13_ حداد حليم ميشال، قصة تاريخ الحضارة بين الأمس و اليوم: تونس، الجزائر، بيروت، 1999.

14_ حسني البهجي ايناس، تاريخ الوطن العربي، دول شمال افريقيا دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2005.

15_ حمدي جعفر عباس، تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2002.

16_ خلاصي علي، العمارة العسكرية العثمانية لمدينة الجزائر، المتحف الوطني للجيش، الجزائر، 1985.

17_ راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

18_ زيدان جرجي، مصر العثمانية، تح، محمد حرب، دار الهلال، الاسكندرية، 2003.

19_ سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس بحر، تعريب، عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006.

20_ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج9، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.

21_ سعدون نصر الله، تاريخ العرب السياسي في المغرب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2003.

22_ سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.

23_ سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت.

24_ سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800_1830)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979.

25_ السليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 1993.

26_ السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2004.

27_ الصلابي علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط، المكتبة العصرية، بيروت، 2015.

28_ عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514_1830، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2014.

29_ عباد صالح، مدخل إلى تاريخ جيجل من ما قبل التاريخ إلى 1871، دار الألمعية، الجزائر، 2013.

30_ عثمان سعيدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013.

31_ عموره عمار، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

32_ عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

33_ عامر محمود علي، تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة دمشق، 2000.

34_ العسلي بسام، خير الدين بربروس و الجهاد في البحر، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2003.

35_ عميراوي حميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ج2، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.

36_ غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج2، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.

37_ فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م_1962م)، دار العلوم، 2002.

38_ فركوس صالح، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ط1، القافلة للنشر، الجزائر.

39_ قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500_1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

40_ قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619_1830، دار هومة، الجزائر، 2010.

41_ الكعاك عثمان، موجز التاريخ العام للجزائر، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2003.

42_ لونسي رابح، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013.

43_ المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و اسبانيا 1492_1792، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2009.

44_ المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، القاهرة، 2001.

45_ المحامي محمد فريديك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

46_ الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

47_ محرز أمين، الجزائر في عهد الآغوات 1659_1671، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

48_ منصور عبد الكريم، الدولة العثمانية من الامارة إلى الخلافة، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2013.

49_ المنور مروش، دراسات الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير و الواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

50_ هلال عمار، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830_1962) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

51_ هلالي حنيفي، أوراق في التاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.

52_ ياغي اسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

53_ ياغي اسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

54_ يحي جلال، العالم العربي الحديث و المعاصر، ج1، المكتب مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

المجلات:

1_ التميمي عبد الجليل، رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني، المجلة التاريخية المغاربية، عدد3، جانفي 1975.

2_ التميمي عبد الجليل، اول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519، مجلة التاريخية المغاربية، عدد6، 1976.

3_حمد المشهداني مؤيد محمود و رمضان سلوان رشيد، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518_1830، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مجلد 5، العدد 16، نيسان، 2013.

4_ سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد 13، السنة الرابعة، سبتمبر، 2011.

5_ نجم زين العابدين شمس الدين، الوظائف العسكرية و التشكيلات القتالية في العهد المملوكي و العهد العثماني، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد 39، السنة العاشرة، 1413.

الكتب باللغة الفرنسية:

1_ De grammont, Histoire d'Alger, sous la domination turgue 1515_1830 ernest beroux, edition, paris, 1887.

2_ Kaddache Mahfoud, L'Algeria Durant la period ottoman, office des publications universitaires, Alger 2002.

المعاجم و الموسوعات:

1_ إبراهيم محمد فؤاد و آخرون، موسوعة المعرفة علمية، المجلد 2، دار الخليفة، بيروت، 1981.

2_ حثامله محمد عبده، موسوعة الأندلس و المغرب العربي، ج1، ط1، دار المدار الثقافية، البليدة، 2009.

3_ السرجاني راغب، الموسوعة الميسرة في التاريخ الاسلامي، ج2، ط1، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2005.

4_ صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

5_ نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى عصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض للتأليف، بيروت، 1980.

محاضرة:

برمضان سعاد، نظام الحكم العثماني في المشرق محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام، يوم الثلاثاء، 11 نوفمبر 2014 على الساعة 11سا_12:30سا.



فهرس الموضوعات